الحدث

«كتائب شهداء الأقصى ـ القيادة العامة» تتبنى عملية سلفيت... والسنوار يدعو للاستعداد لمعركة كبرى

مستوطنات الضفة هدفاً للمقاومة

تزعزع العمليات التي تباغت قوات الاحتلال ومستوطنيه منظومته الأمنية، حيث انضمت «كتائب شهداء الأقصى ـ القيادة العامة» أمس السبت إلى الفصائل التي تتبنى عمليات المقاومة، مع استهدافها حارساً للاحتلال عند مدخل مستوطنة على أراضي أرئيل المقامة على أراضي سلفيت

رام الله ـ **العربي الجديد**

لم تهدأ قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس السبت، بحثاً عن منفذَي عملية سلفيت الفدائية، التي أدت عند منتصف ليل الجمعة ـ السبت، إلى مقتل حارس أمن إسرائيلي عند مدخل مستوطنة أرئيل، المقامة على أراضي سلفيت، في شمال الضفة الغربية. ولم تحجب الاعتقالات التي نفذتها قوات الاحتلال والحصار المطبق الذي فرضته على سلفيت، فضلاً عن سقوط شهيد جديد في عزون قرب قلقيلية، إعلان «كتائب شهداء الأقصى ـ القيادة العامة» تبني عملية سلفيت التي نفّذها مقاومان، في ترجمة جديدة لتعدد أشكال ومصادر العمليات ضد الاحتلال في الضفة والقدس المحتلة والداخل المحتل، فيما دعت حركة «حماس»، للاستعداد إلى معركة كبرى مع الاحتلال، خصوصاً لمعاقبته على محاولته المسّ بالوضع في المسجد الأقصى، محذراً من أن المعركة لم تنتهِ مع انتهاء شهر رمضان (ينتهي اليوم الأحد)، بل هي بدأت بانتهائه.

وقتل حارس أمن إسرائيلي، ليل الجمعة ـ السبت، في عملية فدائية عند مدخل مستوطنة «أرئيل» قرب مدينة سلفيت، شمالي الضفة الغربية. وقال جيش الاحتلال الإسرائيلي في بيان إن «مشتبهاً فيهما كانا يستقلان سيارة إلى مدخل مدينة (مستوطنة) أرئيل، وأطلقا النار على حارس الأمن في نقطة الحراسة ثم لاذا بالفرار». وأضاف البيان أن قوات الاحتلال وجهاز «الشاباك» باشرا بملاحقة المشتبه فيهما «إلى جانب تفعيل جهود استخبارية واسعة وإغلاق طرقات في المنطقة»، فيما أعلنت القناة 13 الإسرائيلية، اعتقالهما مساء أمس. وفرضت قوات الاحتلال حصاراً مطبقاً على سلفيت، بحثاً عن منفذَي الهجوم، وشددت من إجراءاتها العسكرية في محيط مدينة سلفيت والقرى والبلدات المجاورة، كما عزز جيش الاحتلال قواته في الضفة الغربية، وشنّ حملة اعتقالات أفضت إلى اعتقال شخصين في شمال الضفة، بحسب جيش الاحتلال، الذي قال إنه اعتقل شخصاً في قرية وادي برقين حيث عثرت قوات الاحتلال على قطع أسلحة وذخيرة، بحسب زعمها، كما اعتقلت شاباً فلسطينياً آخر من مخيم بلاطة. وقالت قوات الاحتلال إن الاعتقال جاء على خلفية الاشتباه «بأنشطة إرهابية». وبالتزامن مع الاستنفار الإسرائيلي، الذي أصبح يومياً وداتماً رداً على العمليات الفدائية التي تتوالى ضده وضد مستوطنيه، أعلنت «كتائب شهداء الأقصى - القيادة العامة» مسؤوليتها عن الهجوم في سلفيت. وجاء في بيان لهذه الكتائب أن «كتائب شهداء الأقصى - القيادة العامة في الأراضي المحتلة تعلن مسؤوليتها الكاملة عن العملية البطولية في مستوطنة أرئيل قرب سلفيت والتي أدت إلى قتل ضابط صهيوني». وأشار البيان إلى أن العملية تأتي رداً على «ما تقوم به حكومة الاحتلال في قدس الأقدس من بطش وانتهاك للمقدسات الإسلامية والمسيحية».

وجاء إعلان «كتائب شهداء الأقصى- القيادة العامة» تبني العملية في شريط فيديو مصور، قالت فيه إنه «كما وعدتكم الكتائب من قبل بأنها ستفرض حظر التجول في شوارع تل أبيب وصدقت هذا الوعد بسواعد رعد... فإننا نعاهد شعبنا بأننا ماضون بطريقنا طريق العز والشهادة».

وهذا أول إعلان لـ«كتائب شهداء الأقصى - القيادة العامة»، عن عمل مقاوم مسلح ضد الاحتلال، حيث لم يعلن من قبل عن وجود تنظيم تابع لحركة «فتح» تحت اسم «كتائب شهداء الأقصى - القيادة العامة»، ولا توجد قيادات فتحاوية أو متحدثون باسم هذه الكتائب. وكانت «كتائب شهداء الأقصى»، الذراع العسكرية لحركة «فتح»، قد نفذت المئات من العمليات العسكرية المقاومة ضد الاحتلال خلال الانتفاضة الثانية، لكن تم حلّها بموجب اتفاق مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في عام 2005، وذلك بعد اغتيال جزء كبير من قادتها واعتقال جزء آخر يقضي أحكاماً بالسجن مدى الحياة في المعتقلات الإسرائيلية، مثل مروان البرغوثي وناصر عويس وماجد المصري وناصر أبو حميد الذي يعاني وضعاً صحياً حرجاً بعد أكثر من عقدين من السجن وإصابته بالسرطان، بالإضافة إلى العشرات غيرهم. وقضى الاتفاق حينها بأن تعتقل السلطة في مقراتها ما تبقى من عناصر «كتائب شهداء الأقصى»، كان أبرزهم زكريا الزبيدي الذي أعاد الاحتلال اعتقاله قبل نحو أربع سنوات وحاول الفرار من سجن «جلبوع» في سبتمبر/أيلول الماضي.

وأدّت الحملة الأمنية التي شنّها الاحتلال بحثاً عن منفذي هجوم سلفيت، إلى استشهاد الشاب يحيى علي عدوان (27 عاماً)، فجر أمس السبت، بعدما أصيب برصاصة في القلب خلال مواجهات مباشرة مع قوات الاحتلال اندلعت في بلدة عزون بالقرب من قلقيلية، شمال الضفة الغربية. ونشر الاحتلال خبراً مفاده بأن فلسطينياً حاول دهس مجموعة من جنود الاحتلال على تقاطع الشارع المؤدي لبلدة عزون ولاذ بالفرار إلى داخل البلدة، ما أدى إلى اقتحامها، فيما نقلت وكالة «فرانس برس» عن متحدث باسم جيش الاحتلال أن العملية التي نفّذت في عزون كانت بحثاً عن منفذي عملية أرئيل.

وحيّت الفصائل الفلسطينية أمس عملية سلفيت. وقال المتحدث باسم حركة «حماس» حازم قاسم إن العملية ضد مستوطنة أرئيل «تؤكد أن الثورة تشتعل في كل الضفة، وأن الشباب الثائر يصر على طرد الاحتلال واقتلاع مستوطنيه» كما اعتبر المتحدث باسم حركة «الجهاد الإسلامي» عن الضفة الغربية، طارق عز الدين، أن هذه العملية «تأتي لتؤكد على استمرارية العمل الفدائي في مقاومة الاحتلال، ولتقول إن المقاومة لن تنسى جرائم الاحتلال بحق أبناء شعبنا ومقدساتنا».

في غضون ذلك، قال رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» في قطاع غزة، يحيى السنوار، أمس، خلال افتتاح قيادة فصائل المقاومة الفلسطينية، مؤتمراً بعنوان «فسيف القدس لن يغمد»، في قطاع غزة، متوجهاً إلى سلطات الاحتلال، إن «عليكم أن تتجهزوا لمعركة كبيرة إذا لم يتوقف العدو الصهيوني عن استباحة الأقصى»، مضيفاً أن «المساس في القدس يعني حرباً إقليمية دينية ولن نتردد في اتخاذ القرار ولبكن الثمن ما يكون». ودعا السنوار إلى الاستعداد لمعركة كبرى من أجل القدس، مؤكداً أن مفاعيل معركة سيف القدس، في مايو/أيار الماضي، لا تزال مستمرة. وطالب السنوار فصائل المقاومة واجنحتها العسكرية بأن تكون على أهبة الاستعداد والجهوزية «فالمعركة لم تنته بانتهاء شهر رمضان بل ستبدأ بانتهائه».

السنوار: المعركة لم تنته مع انتهاء رمضان، بل بدأت

فرضت قوات الاحتلال أمس حصاراً مطبقاً على سلفيت

اقتحمت قوات الاحتلال بلدة عزون بحثاً عن منفذي الهجوم (جعفر أشتية/فرانس برس)

ساحة حقيقية للمواجهة

قال رئيس حركة حماس في قطاع غزة، يحيى السنوار، امس السبت، إنّ «الضفة الغربية هي ساحة المعركة الحقيقية في مواجهة الاحتلال»، متوجها الى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية بالقول: «تستطيعون إذا ما قررتم، ان تطردوا المستوطنين من الضفة حتى نهاية العام». من جهة اخرى، تعهد السنوار بتبييض سجون الاحتلال الاسرائيلي من الاسرى الفلسطينيين والعرب، قائلا إنّ حركة حماس اخذت قرارا واضحا بذلك.

متابعة

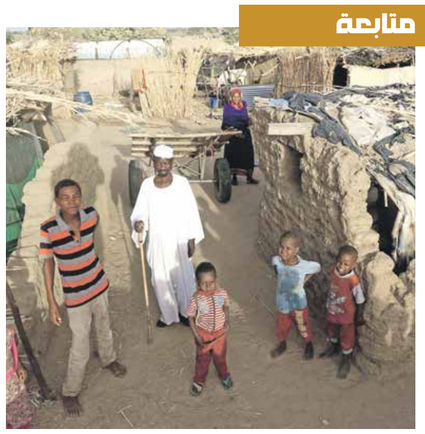

عائلة سودانية نازحة بمخيم في دارفور (رويترز)

ارتفاع ضحايا غرب دارفور إلى 200

أعلنت «لجنة أطباء السودان» (غير حكومية)، أمس السبت، ارتفاع عدد ضحايا العنف القبلي في ولاية غرب دارفور إلى 200 قتيل. وذكرت اللجنة في بيان أنه قتل أمس 4 أشخاص في مدينة الجنينة بولاية غرب دارفور، ثلاثة منهم بالرصاص، بينما الرابع طعناً بآلة حادة. وأضافت: «بهذا يرتفع العدد الكلي للقتلى منذ بدء الأحداث إلى 200، منهم 14 لم يتم التعرف على أماكن إصابتهم». وأردفت: «أما البقية فأماكن إصابتهم في الرأس والعنق والصدر والبطن والحوض والظهر والصدر والحريق الكامل والطعن بآلة حادة».

ولم يصدر تعليق فوري من السلطات السودانية حول ما أعلنته اللجنة، فيما أصدرت النيابة العامة في السودان، أول من أمس الجمعة، قراراً بتشكيل لجنة تحقيق في أحداث العنف القبلية، التي شهدتها الولاية خلال الأسبوع الماضي. وذكر بيان صادر عن النيابة العامة أن «النائب العام خليفة أحمد أصدر قراراً بتشكيل لجنة للتحري والتحقيق في أحداث محلية كرينك ومدينة الجنينة بالولاية». ووفق البيان، تشمل اختصاصات اللجنة «التحري والتحقيق في الأحداث التي وقعت بمحلية كرينك ومدينة الجنينة، وأدت لوفاة مواطنين وإتلاف في الممتلكات العامة والخاصة». وأيضاً «بحث الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأحداث فيها والإجراءات المتخذة من السلطات المحلية والولائية»، بحسب المصدر ذاته. ومنح القرار اللجنة «سلطات النيابة العامة الواردة في القانون وتقديم البلاغات للمحكمة فور اكتمالها وأن تباشر اللجنة اختصاصاتها فوراً، على أن ترفع عملها في ظرف أسبوعين». بدوره، كان مجلس الأمن الدولي قد دعا بالإجماع أول من أمس الجمعة إلى إجراء تحقيق شفاف لمحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف في غرب دارفور. وبحسب «هيئة محامي دارفور» (غير حكومية)، فإن أعمال العنف في الولاية أسفرت عن نزوح 20 ألف شخص.

وكانت الأحداث بولاية غرب دارفور قد بدأت قبل أسبوع بمنطقة كرينك، بين «الجنجويد» وقوات التحالف السوداني المدعومة من الأهالي، بعد مقتل اثنين من الرعاة، ونتج عن الاشتباكات مقتل العشرات، قبل أن ينتقل التوتر، الإثنين الماضي، إلى مدينة الجنينة، مركز الولاية.

من جهة ثانية، شهدت العاصمة السودانية، أمس، تظاهرات جديدة، فيما حظرت السلطات التجمعات وسط العاصمة. وأغلق محتجون فجر أمس السبت شوارع رئيسية في بعض مناطق العاصمة الخرطوم، من ضمنها منطقة بري وشارع السنين شرق الخرطوم وشارع الوادي بام درمان بإطارات السيارات المشتعلة والحجارة.

وأصدرت لجان المقاومة في ولاية الخرطوم بياناً حول فعالية ذكرى فض اعتصام القيادة العامة الذي تم في 3 يونيو/ حزيران 2019، وصادف 29 رمضان، حددت من خلاله نقطة التجمع الرئيسية للاحتجاجات في شارع الستين شرق الخرطوم، فيما حددت مجموعتان من ناشطين تطلق على نفسها (ملوك اشتباكات المواكب وغاضبون) وجهة موكبها نحو القصر الرئاسي بالخرطوم. وأسفرت عملية الفض عن مقتل 66 شخصاً، بحسب وزارة الصحة، فيما قدرت «قوى إعلان الحرية والتغيير» (قائدة الحراك الشعبي آنذاك) العدد بـ128.

(العربي الجديد، الأناضول)

الأسد يعفو عن «الجرائم الإرهابية»

أصدر رئيس النظام السوري بشار الأسد، أمس السبت، مرسوماً تشريعياً يمنح عفو عام عما سمّاها «الجرائم الإرهابية» المرتكبة من قبل السوريين قبل تاريخ أمس واستثنى العفو منها الجرائم التي أفضت إلى موت إنسان. وبحسب ما نقلت وكالة أنباء النظام الرسمية «سانا» يشمل المرسوم الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب رقم 19 لعام 2012، وقانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 148 لعام 1949 وتعديلاته. وقال المحامي نزار يحيى في حديث لـ«العربي الجديد» إن مراسيم الأسد «شكلية» ولا يستفيد منها إلا من يريد هو أن تشمله، واستدل على ذلك ببقاء آلاف المعتقلين في سجون النظام رغم عشرات مراسيم العفو. ولفت إلى أن «الجرائم الإرهابية» التي تحدث عنها المرسوم في الواقع تشمل آلاف المعتقلين السياسيين والمعارضين الذين لم يجد النظام لمحاكمتهم سوى تهم مثل النيل من هيبة الدولة والتحريض على النظام والإضرار بالأمن الوطني.

(العربي الجديد)

باكستان: نجل رئيس الوزراء حاكماً لولاية البنجاب

تولى حمزة شهباز شريف (الصورة) نجل رئيس الوزراء الباكستاني الجديد شهباز شريف، أمس السبت، منصب حاكم ولاية البنجاب، في خطوة تعزز قبضة عائلته على السلطة. وتولى حمزة شهباز شريف رئاسة الحكومة المحلية في البنجاب، أغنى الولايات الباكستانية وأكبرها لناحية عدد السكان وأكثرها تأثيراً على الساحة السياسية، بعد تأزم استمر أسابيع عدة. وكان حاكم الولاية الموالي لخان قد رفض إقامة مراسم أداء القسم للحاكم الجديد الذي انتخبته الجمعية الإقليمية ما أجبر محكمة لاهور على التدخل. وقال الحاكم الجديد، البالغ 47 عاماً، في تصريح للصحافيين بعد أدائه القسم «اليوم انتهت أزمة سياسية في البنجاب استمرت شهراً». وأشار إلى أنه سيسعى إلى اتباع توجيهات رئيس الوزراء شهباز شريف وإلى كسب ثقة الشركاء في الائتلاف.

(فرانس برس)

صربيا تستعرض صواريخ صينية

عرضت صربيا، أمس السبت، صواريخها الجديدة سطح-جو صينية الصنع وعتاداً عسكرياً آخر اشترته من كل من روسيا والغرب، وسط مخاوف من أن تكديس الأسلحة في البلقان يمكن أن يهدد السلام الهش في المنطقة. ودعت السلطات أفراداً من الجمهور وممثلي وسائل الإعلام لمشاهدة العرض الذي أقيم في قاعدة باتانيتسا الجوية بالقرب من بلغراد حيث عُرضت منظومة الصواريخ الصينية (إتش كيو-22) وصواريخ بجانب طائرات هليكوبتر وطائرات مُسيرة مسلحة صينية ومقاتلات روسية ميغ-29. وقال الرئيس الصربي الكسندر فوتشيتش في نهاية عرض الأسلحة إن الصواريخ الصينية، بالإضافة إلى المعدات العسكرية الأخرى التي تم تسليمها أخيراً لا تشكل تهديداً لأي شخص ولا تمثل سوى «رادع قوي» ضد المهاجمين المحتملين. وأضاف فوتشيتش «لن نسمح بعد الآن بأن نكون بمثابة كيس (حقيبة) ملاكمة لأي شخص».

(أسوشييتد برس، فرانس برس)

تقرير

دعوة السيسي للحوار الوطني: 3 مبادرات سابقة غير مبشّرة

تترافق مبادرة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للحوار السياسي، والتي أطلقها خلال حفل إفطار الأسرة المصرية، يوم الثلاثاء الماضي، مع جملة مؤشرات سلبية، تتعلق بحقوق الإنسان، ما يجعل الدعوة غير مبشّرة. علماً أن 3 مبادرات مماثلة أعلنت في عهده لم تكن جدّية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أثارت دعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إلى إطلاق حوار سياسي مع «كل القوى من دون استثناء ولا تمييز ورفع مخرجاته إليه شخصياً»، ردود فعل مختلفة، إلى جانب تساؤلات متعلقة بشأن مدى جدية الدعوة، والتي أطلقها السيسي خلال حفل إفطار الأسرة المصرية، يوم الثلاثاء الماضي. وتأتي هذه التساؤلات خصوصاً أن الدعوة، وإن كانت من الناحية الشكلية هي الأولى من نوعها، إلا أنه سبقتها ثلاث مبادرات من جانب السيسي نفسه خلال السنوات الماضية في عهده، والتي أفضت كلّها إلى لا شيء تقريباً. ويدفع ذلك مراقبين إلى اعتبار الدعوة الأخيرة مجرد محاولة لتخفيف الضغوط التي يعانيها النظام المصري في الوقت الراهن نتيجة الأزمة الاقتصادية، والتي رافقها رهن قوى غربية تقديم يد العون للقاهرة بمراعاة الملاحظات الخاصة بحالة حقوق الإنسان في مصر.

ورصد حزبيون وسياسيون مصريون، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، أن دعوة السيسي الأخيرة، رافقتها مجموعة من المؤشرات السلبية التي تحمل دلالات متعلقة بالنوايا الحقيقية للنظام من إطلاق المبادرة.

فمن بين الأسماء التي أطلق سراحها أخيراً ضمن قائمة العفو الرئاسي التي شملت 41 ناشطاً سياسياً، 13 ضابطاً وعنصراً من الشرطة المصرية، أدينوا في ثلاث من قضايا التعذيب بأقسام الشرطة التي أسفرت عن مقتل 3 مواطنين تحت التعذيب. ومن بين هؤلاء 5 أمناء شرطة، أدينوا في قضية مقتل المواطن القبطي مجدي مكين في قسم شرطة الأميرية (2016). كما شمل العفو خمسة ضباط آخرين متورطين في مقتل مواطن تحت التعذيب بقسم شرطة حدائق القبة في القاهرة. ويضاف إليهم ثلاثة ضباط مدانين في مقتل مواطن في محافظة سوهاج تحت التعذيب لإجباره على الاعتراف بجريمة لم يرتكبها.

من بين المؤشرات السلبية الإضافية، بحسب المصادر نفسها، إلقاء القبض على بعض المصريين المغاضين لمجرد توجيههم انتقادات للقيادة السياسية وأجهزة الدولة. فقبيل يوم واحد من دعوة السيسي، ألقت الأجهزة الأمنية القبض على المذيعة في التلفزيون الرسمي هالة فهمي، بعد بثها عدداً من مقاطع الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي تتحدث فيها عن سوء الإدارة والأزمة الاقتصادية. وقبل ذلك بنحو ثلاثة أيام، ألقت أجهزة الأمن القبض على الصحافية صفاء الكرابيجي، مساعدة رئيس تحرير مجلة الإذاعة والتلفزيون، بسبب مشاركتها في تظاهرات العاملين في مبنى ماسبيرو للحصول على مستحقات لهم.

أما ثالث المؤشرات السلبية، بحسب أحد المصادر، فهو ما تمّ الكشف عنه أخيراً بشأن بدء وزارة الداخلية في بناء مجمع سجون ضخم يسع 20 ألف نزيل، في منطقة الجفجافة بوسط سيناء، تحت إشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

في غضون ذلك، يقول مصدر سياسي مطلع على تفاصيل المشاورات التي جرت أخيراً، إن «الجميع يدرك جيداً أن المبادرة الأخيرة لا تعدو كونها تحركاً تكتيكياً من جانب النظام الحاكم ولا تعبّر عن تبنّي استراتيجية جديدة وحقيقية». ويلفت المصدر إلى أن الشخصيات التي لبّت دعوة السيسي أخيراً لحضور إفطار الأسرة المصرية، ترى في الأمر فرصة جيدة لإطلاق سراح أصدقائهم. ويشير المصدر في الوقت نفسه إلى أنه كانت هناك خطوط حمراء خلال حوارات مع عدد ممن حضروا حفل الإفطار بعدم الإشارة خلال أحاديثهم الإعلامية إلى عدد من الملفات باعتبارها خطاً أحمر. كما تم استبعاد عدد من الأسماء التي تقدموا بها لإطلاق سراحهم، بدعوى أن «هذه الأسماء خارج أي تفاهمات».

وفي يناير/كانون الثاني 2015، وقبيل إجراء الانتخابات البرلمانية وقتها، أطلق السيسي دعوة إلى الحوار مع كافة الأحزاب، بما فيها الأحزاب التي توصف بـ«المعارضة». وأجرى السيسي خلالها حواراً مباشراً على مدار يومين مع رؤساء نحو 35 حزباً سياسياً. وكان من بينهم التجمع، الوفد، المصري الديمقراطي الاجتماعي، المصريين الأحرار، الكرامة، التحالف الشعبي، الدستور، الثورة المصرية، والعدل. وخلال الحوار وقتها، طرح ممثلو الأحزاب بعض المواضيع التي تتعلق بالعدالة الانتقالية، ودعم الأحزاب، وقانون الانتخابات البرلمانية، وزيادة الاهتمام بالقطاع العام، وضبط الأسعار، وتفعيل دور الدبلوماسية الشعبية، وذلك وفق تصريح رسمي للمتحدث باسم الرئاسة وقتها، السفير علاء يوسف. وشدّد السيسي خلال الاجتماع بحسب البيان الرسمي الختامي، على «دعمه لتعزيز تواجد الأحزاب في الساحة السياسية». وفي السياق نفسه، خرج الدكتور محمد أبو الغار، رئيس حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي بعدها، قائلاً إن السيسي «أكد أنه يؤيد الأحزاب السياسية في مصر وبقوة». وخلال الاجتماع أيضاً، قال رئيس حزب الغد في ذلك الوقت، موسى مصطفى موسى، إن عدداً من قيادات الأحزاب طالبت الرئيس بالإفراج عن الشباب المحكوم عليهم على خلفية قانون التظاهر. في موازاة ذلك، قال نائب رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، مدحت الزاهد، إن السيسي طالب الأحزاب بضرورة الالتفاف حول الدولة لتعبر أزمتها. وانتهت تلك الاجتماعات وما رافقها من آمال عريضة حينها، من دون أن يتحقق أي مما تم التطرق له. وجرت هندسة الانتخابات النيابية بعدها بأشهر قليلة بالكامل داخل جهاز المخابرات العامة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تمّت ملاحقة أعضاء بعض الأحزاب التي حضرت الحوار مع السيسي أمنياً، وما زال عدد منهم في سجون النظام المصري.

وعقب الحوار الموسع الذي أجراه السيسي مع رؤساء وممثلي الأحزاب بشهر واحد، كلّف السيسي القائمين على صحيفة الشروق المصرية، بترتيب حوار مع الأحزاب السياسية، وعرض مخرجاته على مؤسسة الرئاسة. وهي الدعوة التي تلاشت سريعاً ولم تكتمل بأي مخرجات أو يترتب عليها أي مواقف من جانب مؤسسات الدولة.

وفي نهاية عام 2016، تعلقت آمال القوى والأحزاب السياسية المعارضة في مصر، بدعوة ومبادرة جديدة من جانب السيسي تعد الأقرب إلى تلك التي أصدرها أخيراً، وتم إطلاقها خلال «المؤتمر الوطني للشباب»، في أكتوبر/تشرين الأول 2016. وقتها، جرت دعوة عدد من الشخصيات والرموز، كانوا يوصفون بـ«المغضوب عليهم من أجهزة الدولة»، لحضور المنتدى. وبعضهم تحدث على منصاته أمام السيسي.

خلال فعاليات المؤتمر، أعلن عن تشكيل لجنة لفحص ومراجعة موقف الشباب المحبوسين على ذمّة قضايا سياسية برئاسة أسامة الغزالي حرب. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2016، أصدر السيسي قراراً جمهورياً بالعفو عن 82 من المحبوسين على ذمّة قضايا من الشباب المحبوسين الصادرة في حقهم أحكام نهائية في قضايا تظاهر وحرية رأي، وكانت الأغلبية لطلاب الجامعات. كما ضم القرار الإفراج عن الإعلامي إسلام بحيري.

وفي أعقاب تظاهرات 20 سبتمبر/أيلول 2019 التي دعا إليها الفنان والمقاول محمد علي، والتي أحدثت ارتباكاً داخل أجهزة الدولة، وتوقع مراقبون أن تكون شرارة لتظاهرات عارمة، خرجت شخصيات نافذة في النظام للتبشير بانفراجة سياسية، وفتح للمجال العام، مع مزيد من الحريات الإعلامية. لكن سرعان ما اتضح أن كل ذلك لم يكن سوى محاولة لتفويت الفرصة أمام تنامي موجة الغضب.

الدعوة للحوار، من الناحية الشكلية، هي الأولى من نوعها

لم تسفر مبادرة 2016 سوى عن إطلاق بعض المحبوسين

مخاوف من تنامي الغضب في الشارع المصري (Getty)

مقابلة أجرتها في لندن **ديمة ونوس**

يتحدث مدير «مجلس التفاهم العربي البريطاني» (كابو) كريس دويل، في مقابلة مع «العربي الجديد»، عن الكثير من القضايا على الساحة الدولية، خاصة ما يتعلق منها بالمنطقة العربية، إذ يتطرق لقضايا فلسطين والتطبيع، وسورية واللاجئين، فضلاً عن حرب أوكرانيا

كريس دويل

«ينجح الفلسطينيون بإعادة صياغة سرديّتهم والدول المطبّعة لن تحقق السلام

سياسة الحكومة البريطانية الحالية معادية للاجئين

أزمة أوكرانيا تشكل ضربة قاسية للهيبة الروسية»

■ شاركت قبل مدة في منتدى الدوحة، ونشرتم على موقعكم بعض نشاطاته وفعالياته. القضية الفلسطينية كانت حاضرة. لفتني عنوان إحدى الجلسات «إعادة تشكيل السردية الفلسطينية»، كيف أعيد تشكيلها خلال العقود الماضية؟

إنه تحد حقيقي. نتحدث عن عقود من الاحتلال. شاهدنا فلسطينيين كثر نجحوا في إعادة صياغة السردية الفلسطينية، وفي إقناع المجتمع الدولي بالاعتراف بأن إسرائيل تمارس جريمة فصل عنصري. وهذا امر مهم للغاية لأن التسليم بانه مجرّد احتلال لم يعد كافياً. إنه تمييز منهجي. نرى الفلسطينيين في المناطق غير المحتلة داخل إسرائيل مغيّبين، لا يحصلون على نفس مستوى الحقوق التي يتمتع بها المواطنون اليهود الإسرائيليون. إلا أن ما حدث في حي الشيخ جراح بالقدس قبل عام، بيّن للعالم أن الفلسطينيين لا يفتقرون للمثابرة والحماسة. واجهوا آلة الاحتلال والاستيطان برؤية شديدة الوضوح، وتمكنوا بإتقانهم اللغة الإنكليزية أيضاً، وليس العربية فقط، من الوصول إلى جمهور أوسع وإلى الرأي العام الغربي. مرّت السردية الفلسطينية بمراحل عديدة بطبيعة الحال. فبعد أن كانت الدول العربية هي التي تهيمن على سردية الفلسطينيين لقضيتهم إلى حد كبير، نراهم اليوم يمتلكون قضيتهم بكل جدارة وبوجوه مشرقة وبلغات أجنبية. صحيح أن إحباطهم يتفاقم من القيادات الفلسطينية والأحزاب والفصائل، إلا أننا نشهد رواية بديلة يكتبها المجتمع الفلسطيني، وهذا تغيير حقيقي. يبقى أن حلّ الدولتين أصبح الآن إشكالياً للغاية. ليس مستحيلاً، لكن أصعب بكثير. ثمة 650 ألف مستوطن وأراض محتلة وتضييق متزايد والحصار المفروض على غزة منذ ما يقارب 15 عاماً. لذا، حان الوقت لبعيد المجتمع الدولي التفكير في سياساته. إذ إن الفلسطينيين، مثل الأوكرانيين بالضبط، يريدون حريتهم ويطالبون بالتحرر من الاحتلال ومن أي عدوان خارجي. الفرق أن الأوكرانيين حصلوا على دعم المجتمع الدولي في كل ما سبق للفلسطينيين أن طالبوا به. العقوبات، المقاطعة، سحب الاستثمارات من روسيا، عزلها ومحاصرتها، حتى المحكمة الجنائية الدولية قررت، بعد حصولها على دعم 38 دولة بقيادة بريطانيا، أن تفتح تحقيقاً حول فرضية ارتكاب جرائم حرب في أوكرانيا. لكن في الحالة الفلسطينية، فإن الحكومة البريطانية تعارض تلك المطالب بحجة أنها خارج صلاحياتها. لا بل تقول إن المحكمة الجنائية الدولية ليست المكان المناسب لحل مثل هذه القضايا. وحتى الآن، تواجه الحكومة البريطانية ارتكاب إسرائيل جرائم خطيرة بالقول إن إثبات صحة تلك الادعاءات ليس من اختصاصها.

سيرة

■ كريس دويل هو مدير «مجلس التفاهم العربي البريطاني» (كابو)، الذي يتخذ من لندن مقراً له منذ تأسيسه في العام 1967. يعمل دويل في هذه المؤسسة منذ العام 1993.

■ قام في إطار عمله بتنظيم الكثير من الزيارات الى المنطقة العربية بصحبة وفود برلمانية بريطانية.

■ يتمحور عمله حول بناء علاقات إيجابية ومثمرة بين بريطانيا والعالم العربي.

■ حصل على العديد من الجوائز عن دوره في بناء الجسور وتعزيز الحوار بين بريطانيا والعالم العربي.

■ لماذا برأيك؟

لأن الحكومة البريطانية اعترفت بجرائم الحرب في أوكرانيا وليبيا وسورية على سبيل المثال، إلا أنها لم تعترف بها في فلسطين. حتى إن رئيس الوزراء (بوريس جونسون) نفسه تحدّث عن جرائم حرب في أوكرانيا من دون أن ينتظر قرار المحكمة الجنائية. لذا، فإن القول بأن الحكومة لا تستطيع اتخاذ قرار بشأن الجرائم الخطيرة لأنها خارج صلاحياتها ليس سوى حجج واهية. رأينا قدراً كبيراً ومحقاً من التعاطف مع اللاجئين الأوكرانيين، وهذا ما يسعى إليه الفلسطينيون. فماذا عن قضيتهم؟ وماذا عن سعيهم للحرية؟ أعتقد في المقابل أن الأوكرانيين قاموا بعمل جيد في إضفاء طابع إنساني على وضعهم. لقد أدّى رئيسهم دوراً استثنائياً في العلاقات العامة وفي فضح الحقائق، وهذا أحدث فرقاً بكل تأكيد. رأينا كيف رحّبت الدول الأوروبية باللاجئين الأوكرانيين، إلا أن ترحيبها لم يكن حارّاً على الإطلاق باللاجئين الأفغان أو السوريين.

■ كيف تصف التطبيع الإماراتي مع إسرائيل؟

إنه انتصار تاريخي لإسرائيل، أن تحصل الحكومة بقيادة (رئيس الوزراء السابق) بنيامين نتنياهو على صفقات تطبيع مع الإمارات والبحرين أو المغرب، بالنسبة إلى العديد من الإسرائيليين، سيتلاشى الإحساس بالعزلة القائم منذ زمن. إلا أن أي دولة من تلك الدول المطبّعة لن تحقق السلام. كان ثمة سلام بارد مع مصر وعلاقات قريبة في بعض الأحيان مع الأردن، لكنها كانت أكثر صعوبة. لذلك، أعتقد أنه نصر تاريخي هائل بالنسبة للاحتلال. لطالما كانت العلاقات موجودة تحت الطاولة بين الإمارات وإسرائيل، والجميع يعرف ذلك، لكن إخراجها إلى العلن هو تغيير كبير. لديهم الكثير من القضايا المشتركة والمخاوف المشتركة كذلك؛ الاقتصاد والاستثمار ودور إيران في المنطقة والإخوان المسلمون وتركيا والتكنولوجيا وبرامج الأمن السيبراني وبرامج التجسس. إلا أن مشكلتي الأساسية مع اتفاقية التطبيع هذه وما تلاها، هي الأسلوب الذي قُدّمت به على أنها، بطريقة ما، احضرت السلام إلى المنطقة. لن تغيّر العلاقات بين هذه الدول ما يجري على الأرض في الداخل المحتل. فلم يكن ثمة صراع بين إسرائيل والإمارات العربية أساساً.

■ هل ترى أن التطبيع لاحقاً مع نظام بشار الأسد، كان مجرّد صدفة؟

ليست مصادفة بحتة. وتم التحضير للأمر. كما أن التحوّل في السياسة الإماراتية لم يكن صدفة أيضاً، خاصة مع نهاية إدارة (الرئيس الأميركي السابق دونالد) ترامب. رأينا الإماراتيين يتواصلون مع دول لم تكن تربطهم بها علاقات جيدة في السابق، كسورية وإيران وتركيا. ثمة تحوّل توصّلوا إلى قناعة بأن سورية لا يمكن أن تبقى معزولة عن عالمنا بعد الآن، فأرادوا قيادة ذلك التطبيع. ومهما تحدّثوا عن أهمية تلك الخطوة في إبعاد نظام الأسد عن إيران، فلا أرى أن ذلك ممكن. ربما يبتعد النظام السوري عن إيران مستقبلاً، إلا أن ذلك لن يحدث فقط بسبب الإمارات. قد تكون هنالك صفقة أكبر تشمل دولاً أخرى. لا يمكن إغفال التغلغل الإيراني في سورية، والثقة بين دمشق وأبوظبي لن تحدث بشكل كامل في وقت قريب، إنها علاقة مؤقتة على ما أعتقد، وسيستغلّها نظام الأسد في استقطاب الاستثمارات الإماراتية التي هو بأمسّ الحاجة إليها الآن، إضافة إلى خلق فرص عمل في البلد الذي سحقه وحطمه. ولا أعرف كم من الوقت سيتحمل الإماراتيون الانتقادات اللاذعة التي واجهتهم. ففي النهاية، سيبقى السؤال الأخلاقي مطروحاً حول كيفية استقبال وعناق ديكتاتور سحق بلده، وأخفى مئات الآلاف وتسبب في تهجير ونزوح نصف عدد السكان.

■ هل يمكن ربط الأزمة الأوكرانية بالقضية السورية؟ بمعنى آخر، هل يمكن للغزو الروسي على أوكرانيا أن يغيّر من معادلة الوجود الروسي على الأرض السورية؟

من المبكر التنبؤ بهذا الأمر، لأن أزمة أوكرانيا لم تنته بعد، إلا أنها كانت بالتأكيد ضربة قاسية للهيبة الروسية. لم يكن أداء الجيش الروسي جيداً، وموسكو كانت تتطلّع للاستيلاء على كييف في غضون ثلاثة أيام. تغيّرت هذه المعادلة اليوم. ثمة انطباع لدى الكثيرين، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، أن روسيا قوة عسكرية قوية للغاية ولا تُهزم. أعتقد أن هذه الفرضية تحتاج للبحث والتدقيق. فالمعدات العسكرية الروسية قديمة ولم تُختبر في المواقف القتالية منذ زمن. حتى في سورية، لم يكن الجيش الروسي في حالة قتالية تقليدية والقصف كان على أهداف معيّنة وليس معقّداً. لذلك لم يجرِ اختبار الجيش الروسي لفترة من الوقت. والأوكرانيون، على الرغم من مواردهم القليلة، أظهروا تفوّقاً على الجانب الروسي. لذلك أعتقد أن هذه الحرب كانت ضربة كبيرة للقوة الروسية. من ناحية أخرى، لا يفقدان دوره في سورية ولا في أي يتعرّض للإذلال هناك كما تعرّض في أوكرانيا. كما أن روسيا ستخرج من هذه الأزمة بأموال أقل للاستثمار في سورية. بينما قد يكون لدى الإيرانيين المزيد إذا ما توصلوا إلى تفاهم بشأن إحياء الاتفاق النووي، ما سيسمح لهم بالاستثمار أكثر فأكثر في سورية، وبالتالي اكتساب المزيد من النفوذ. إلا أن توخي الحذر أمر لا بدّ منه مع نظام كنظام بوتين، خاصة عندما يتعرض للهجوم ويُحشر في الزاوية، قد يجعله هذا أشدّ خطورة وفتكاً.

■ من جهة أخرى، هل ستغيّر أزمة أوكرانيا وهذا العداء الكبير لبوتين من تعاطي الغرب مع الملف السوري؟

لا أعتقد أن هناك، في الوقت الحالي، أي شهية لدى الحكومات الأوروبية للخوض في القضية السورية. هذا يعني عدم التطبيع مع نظام الأسد، لكنه يعني أيضاً عدم مراجعة العقوبات. وبالتالي، لن نشهد عملية سياسية كبيرة تزامناً مع الحفاظ على الوضع الراهن كما هو عليه. وكان العالم يعجز عن التعامل مع عدة أزمات في وقت واحد. الأمر المؤكد هو أن أزمة أوكرانيا أيقظت الدول الأوروبية ونبّهتها إلى ضرورة تحمّل المزيد من المسؤولية.

■ شهدت السنوات العشر الماضية ظهور موجات جديدة من اللاجئين والمهاجرين، وأيضاً جيلاً جديداً لم يحظ ولا مرة بفرصة العيش بأمان. كيف تعاملتم في «كابو» مع هذه القضية؟

أصبحت قضية اللاجئين جزءاً أساسياً من عملنا في السنوات الأخيرة. لطالما كانت كذلك في الماضي، طبعاً مع ما شهده الشرق الأوسط من موجات نزوح وهجرة. كان هناك إقصاء للفلسطينيين بطبيعة الحال واقتلاعهم من أرضهم، وأيضاً كان هناك طرد لليمنيين، على سبيل المثال، من السعودية في العام 1990. أي أننا شهدنا الكثير من عمليات النزوح الجماعي في منطقة الشرق الأوسط. إلا أن ما رأيناه حديثاً مع اللاجئين السوريين بشكل خاص والأفغان مختلف تماماً. فهم أتوا إلى أوروبا وأصبحوا قضية أوروبية، لا تمكن مقارنة أوضاعهم هنا مع أوضاعهم في البلدان المجاورة التي استقبلت اللاجئين، كلبنان والأردن وتركيا. أولويتنا في «كابو» أو «مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني» كانت في كيفية التعامل محلياً مع ملف اللجوء ومع اللاجئين أنفسهم. ومن المحزن أن نرى كيف تتعاطى الحكومة البريطانية مع هذا الملف، من المحبط أننا لم نعد نفي بالتزاماتنا. استقبلنا عدداً محدوداً جداً من اللاجئين السوريين، وبذلنا في «كابو» جهوداً جبّارة للحصول على التزام من الحكومة بقبول طلبات 20 ألف لاجئ بين عامي 2015 و2019. واليوم بات الأمر أكثر صعوبة، ثمة مشكلة حقيقية في سياسات الحكومة تجاه اللاجئين. إلا أننا ماضون في العمل على هذا الملف وفي إيجاد سبل لاحتضان الهاربين من الحروب والإقصاء والتدمير. قبل أسبوعين تقريباً، أقمنا ورشة عمل في إحدى المدارس حول كيفية التعامل مع اللاجئين والمهاجرين السوريين في بريطانيا من أجل قيم الديمقراطية، تلك القيم التي اعتقدنا أنها من المسلّمات، لكننا نراها تُخدش في أحيان كثيرة وسط صمت مخجل. لم تحصل (مرشحة اليمين المتطرف للانتخابات الرئاسية الفرنسية) مارين لوبان على 41 بالمائة من الأصوات؟ ألم نكن متواطئين مع بوتين في تقويضه للديمقراطية كما تواطأنا سابقاً مع الكثير من الديكتاتوريات التي قادت شعوبها إلى النزوح إلينا؟ الديمقراطية ليست من المسلّمات، وتحتاج إلى الكثير من العمل الجاد والكثير من التضحيات. يجب الاعتراف بأن سياسة الحكومة البريطانية الحالية معادية للهاربين من بلدانهم الذين يلتمسون اللجوء والأمان. ثمة طرق كثيرة يمكن لها أن تحدّ من مخاطر الهجرة، غير خطة رواندا المعيبة على سبيل المثال. عدا عن أن ثمنها سيكون باهظاً وسيُطعَن بها في المحاكم، ولن تقدّم أي حل للمشاكل المتعلقة بملف الهجرة.

يسعى دويل لعلاقات إيجابية بين بريطانيا والعالم العربي (المكتب الإعلامي)

تغيير المفاهيم حول اللجوء

يقول كريس دويل: «إننا مهتمون بتغيير مفاهيم كثيرة سائدة حول اللاجئ الذي لم يكن اللجوء خياراً بالنسبة إليه، بل ضرورة للنجاة». ويضيف: «ثمة نقطة أخرى مهمة أيضاً، السوريون مثلاً لم يهربوا إلى إيران أو إلى السعودية (حتى لو افترضنا أن هاتين الدولتين ستُرحبان بهم). جاؤوا إلى أوروبا، حيث الحريات وسيادة القانون. وبالتالي، ليس اتهام شعوب منطقة الشرق الوسط بأنها غير جاهزة للديمقراطية سوى نظرة تنميطية لا تخلو من العنصرية».

ازدواجية المعايير

يرى مدير «مجلس التفاهم العربي البريطاني» (كابو)، كريس دويل، أن «هناك مسؤولية أوروبية تجاه أوكرانيا، إلا أن بريطانيا تتحمّل مسؤولية كبيرة أيضاً تجاه أفغانستان على وجه الخصوص». ويشير إلى أنه «شاهدنا الإعجاب الذي حظي به مدنيون أوكرانيون يهاجمون الجنود الروس بزجاجات المولوتوف. إلا أن ذلك الإعجاب سيزول عندما يتعلق الأمر بفلسطيني يدافع عن نفسه في وجه الإسرائيلي، وسيتحوّل هذا الشخص برمشة عين إلى إرهابي».

تقرير | العراق

الجزائر: قلق من ظاهرة «الحبس المؤقت» بحق الناشطين

خلال مسيرة لجزائريين في باريس في أكتوبر الماضي (سام تارلينغ/ Getty)

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

يتزايد القلق السياسي من لجوء السلطات القضائية في الجزائر إلى اعتماد الحبس المؤقت في حق الناشطين والمعارضين للسلطة، قبل محاكمتهم عن تهم سياسية توجه إليهم، خاصة في أعقاب حادثة وفاة ناشط داخل السجن هو حكيم دبازي، الأحد الماضي، بعد شهرين من اعتقاله من دون محاكمة، وحصول ناشطين على البراءة بعد قضائهم أشهراً في الحبس المؤقت.

وتوجّه انتقادات للسلطات عامة والقضاء خصوصاً، بشأن ما يعتبره الحقوقيون والسياسيون إفراطاً في الاستخدام غير المبرر للحبس المؤقت في حق الناشطين، على الرغم من أن ذلك الإجراء يعدّ استثناءً قضائياً يتم فرضه في حالات محددة، ليس من بينها ما يتعلق بقضايا الرأي والتعبير التي لا تستدعي وضع المتهمين رهن الحبس المؤقت لأشهر قبل محاكمتهم، على غرار ما حصل مع عدد من الناشطين في الحراك الشعبي، والذين قضى بعضهم تسعة أشهر في الحبس المؤقت، بينما يراتهم المحكمة لاحقاً.

في السياق، أوضح المحامي جمال خذيري، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الحبس المؤقت هو الاستثناء في التعامل مع المشتبه بهم أو المتهمين لحين محاكمتهم، وليس قاعدة، وهو محل سلطة تقديرية للقاضي التحقيق في القضايا التي يُقدر فيها أن الموقوف قد يشكل خطراً على نفسه أو على المجتمع في حال إبقائه في حالة سراح، أو أن وضعه قبل الإفراج قد يمنحه فرصة لتغيير أو إخفاء تفاصيل تخص القضية، أو أن المتهم قد يفر من القضاء وليس هنالك ضمانات لحضوره عند الاستدعاء». وأضاف أنه «عدا ذلك، هنالك آليات أخرى يمكن أن يلجأ إليها قاضي التحقيق كالرقابة القضائية مثلاً بدلاً من الحبس المؤقت».

وتذهب بعض التفسيرات السياسية إلى أن الاستخدام المفرط للحبس المؤقت، ولا سيما في حق الناشطين، «يندرج في إطار محاولات السلطة لترهيب هؤلاء الناشطين ومنعهم من القيام بأي أنشطة أو التعبير عن مواقف سياسية». وتعليقاً على ذلك، قال عضو هيئة الدفاع عن معتقلي الرأي، المحامي عبد الرحمن صالح، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «هناك إفراطاً لافتاً في استخدام الحبس المؤقت في الجزائر بشكل يخالف روح القانون». وأشار إلى أنه «في العام الماضي، كانت البيانات الرسمية تشير إلى أن نصف الموقوفين في سجن الحراش في العاصمة الجزائرية مسجونون كحبس مؤقت وغير محكوم عليهم». وأكد أنه «في ما يخص الناشطين السياسيين، فإن أغلبية ملفاتهم فارغة، والسلطة تدرك أنه في حال محاكمتهم فورياً، سينالون البراءة وأحكاماً مخففة، لذلك تلجأ إلى معاقبتهم بشكل مسبق عبر تركهم في الحبس المؤقت عدداً لأشهر قبل محاكمتهم». وتابع «قبل أيام، شاهدنا كيف أن هناك من الموقوفين مثلاً في ما يعرف بقضية مسيرة التصعيد، من أمضوا تسعة أشهر في الحبس المؤقت، ثم قضى مجلس قضاء الجزائر ببراءتهم».

من جهتهم، عبّر قادة أحزاب سياسية أخيراً عن رفضهم استخدام الحبس المؤقت، خصوصاً في قضايا الرأي والتعبير. فقد أعلن رئيس حركة «مجتمع السلم» عبد الرزاق مقري قبل أيام إدانته لاستمرار متابعة الناشطين في قضايا الرأي، وإبقائهم في السجن المؤقت، تعقيباً على حادثة وفاة معتقل الرأي حكيم دبازي وهو قيد الحبس المؤقت. بدوره، اعتبر السكرتير الأول لـ«جبهة القوى الاشتراكية»، يوسف أوشيش، في ندوة حول الحريات مساء الخميس الماضي، أن «اللجوء التعسفي والمتكرر لإجراء الحبس المؤقت، خاصة في قضايا الرأي، وجعله قاعدة قضائية عوض أن يكون استثناءً، من دون أي سند قانوني، بعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان ويجب أن يتوقف على الفور».

يعتبر البعض سياسة الحبس المؤقت محاولة لترهيب الناشطين

«التيار الصدري» متهم بتوسيع نفوذه داخل الدولة

بغداد ـ **عادل النواب**

يواجه «التيار الصدري»، بزعامة مقتدى الصدر، اتهامات متصاعدة من قبل خصومه السياسيين في بغداد، تتركز حول اتهامه بصفوته بسيطرة الصدريين على مفاصل مهمة في المؤسسات والوزارات الحكومية بمساعدة الوزراء المنتمين ولايته لمصطفى الكاظمي. وكان الكاظمي قد أقصى خلال العامين الماضيين مسؤولين بدرجات وكلاء وزراء ومديرين عامين ورؤساء هيئات ومؤسسات مهمة، فضلاً عن قيادات أمنية كان قسم منها محسوباً على أحزاب وقوى سياسية مختلفة، أبرزها حزب «الدعوة الإسلامية» بزعامة نوري المالكي، ومنظمة «بدر» بزعامة هادي العامري، و«المجلس الإسلامي الأعلى» برئاسة همام حمودي.

ويعتبر خصوم «التيار الصدري» من القوى الأخرى ضمن «الإطار التنسيقي» الذي يضم قوى مدعومة من طهران أن ما يحدث من إحلال واستبدال في مفاصل الدولة يجري لصالح «التيار» أو أشخاص مقربين منه، وضمن مشروع مسبق. ويرى هؤلاء أن الاستحواذ على مناصب مهمة، مثل الأمن العام لمجلس الوزراء، ووكيل وزارة الداخلية، ووكيل وزارة الصناعة، ووكيل وزارة الصحة، ومحافظ البنك المركزي، وتولي قيادات عسكرية وأمنية مقربة من «التيار الصدري» مناصبها خلال الفترة الماضية من حكومة الكاظمي، لم يكن مصادفة. وفي السياق، يكشف سياسي عراقي بارز في بغداد لـ«العربي الجديد» عن عزم قوى «الإطار التنسيقي» طرح ملف ما وصفه بـ«تمكين حكومة الكاظمي للتيار الصدري في مؤسسات الدولة على حساب القوى السياسية الأخرى، ضمن مفاوضات تشكيل الحكومة». ويلفت السياسي، الذي فضّل عدم ذكر اسمه، إلى أن «كتلاً داخل الإطار التنسيقي تقول إن أحد أبرز الأسباب لرفضها تولي التيار الصدري تشكيل الحكومة بمفرده هو سعيه إلى إزاحة قواعد الأحزاب والكتل الفاعلة من مؤسسات ووزارات الدولة، وهذا يشمل إدارات الحكومات المحلية في بعض المحافظات الجنوبية». ويوضح أن «اتهامات تواجه الأمين العام لمجلس الوزراء حميد الغزي بأنه يضطلع بجزء كبير من هذا المشروع، وأن ذلك يساعد موقف الكاظمي القريب من الصدر». ويشير المتحدث نفسه إلى «إصرار بعض أطراف الإطار التنسيقي على تضمين هذا الملف في المفاوضات مع التيار الصدري، تحت عنوان التوازن داخل المؤسسات الحكومية».

يواجه «التيار الصدري» اتهامات من قبل خصومه بتوسيع نفوذه داخل المؤسسات وتأسيس «دولة عميقة»

من جهته، يتهم القيادي في تحالف «الفتح»، مناف الموسوي، في حديث مع «العربي الجديد»، «التيار الصدري»، بأنه «عمل منذ وصول حكومة الكاظمي على تأسيس دولة عميقة له من خلال الاستحواذ على المناصب المهمة في الدولة العراقية». ويعتبر المتحدث نفسه أن «بقاء الكاظمي لفترة أخرى سيتم استغلاله للتوسع في الاستحواذ على مؤسسات الدولة من قبل طرف واحد، وتهميش أطراف أخرى لها ثقلها السياسي والشعبي، وهذا الأمر لا يمكن السكوت عنه». من جانبه، يتحدث عارف الحمامي، عضو ائتلاف «دولة القانون»، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، لـ«العربي الجديد»، عن أن «أطرافاً سياسية استغلت ضعف حكومة الكاظمي، واستحوذت على مناصب مهمة في الدولة خلال الفترة الماضية». ويؤكد الحمامي أنه «سنعمل في الحكومة الجديدة على إعادة النظر في التغييرات كافة التي جرت في فترة حكومة الكاظمي؛ من إعفاء شخصيات من مناصبها وإعطاء هذه المناصب لطرف سياسي معيّن، وتهميش الأطراف السياسية الأخرى».

بدوره، يتهم رحيم العبودي، عضو «تيار الحكمة» بزعامة عمار الحكيم، في حديث مع «العربي الجديد»، التيار الصدري بأنه «أغلق جميع الأبواب الهادفة للوصول إلى حلول لأزمة السياسية الراهنة». ويرى أن ذلك «يدل على أن هناك استراتيجية يعمل بها التيار الصدري وقد تكون هي الإبقاء على حكومة مصطفى الكاظمي». ويبيّن العبودي أن الكاظمي «أعطى الكثير للتيار الصدري من مناصب مهمة في الدولة، وحتى أعطاهم مناصب محافظين اثنين في الجنوب، وأقصى أطراف سياسية أخرى. وهذا كله الهدف منه الحصول على ولاية ثانية بدعم من التيار الصدري. ولهذا، توسّع نفوذ الأخير في الدولة على حساب قوى أخرى خلال حكومة الكاظمي». ورداً على تلك الاتهامات، يقول عضو «التيار الصدري» عصام حسين، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «فكرة الدولة العميقة ليست من مبادئ التيار الصدري»، مؤكداً أن «تلك الاتهامات لا صحة لها».

ويلفت حسين إلى أن «الهيئة السياسية للتيار الصدري أجرت في الفترة الماضية إحصائية متعلقة بالوظائف التي يشغلها أشخاص ينتمون للتيار أو محسوبون عليه، وتبين أن نسبة هؤلاء لا تشكل أكثر من 3 في المائة في مختلف الدرجات والمناصب العامة في الدولة، والتي تستحوذ الكتل السياسية عليها، وخصوصاً قوى الإطار التنسيقي». ويقول حسين إن «تأسيس الدولة العميقة هو من تخصص قوى الإطار التنسيقي، ولهذا هم الآن يريدون حكومة توافقية، حتى يحافظوا على الدولة العميقة التابعة لهم».

واجه «الإطار» يعتزم طرح ملف «التمكين» ضمن مفاوضات الحكومة

ويتابع «هناك أحزاب وجهات ترشّح شخصيات معينة لبعض المناصب مقابل مبالغ مالية ضخمة، وتعهد بأن يعمل هذا المرشح لصالح الحزب الذي أتى به، ولهذا نجد هذا الكم من الفساد المروع والكبير منذ عام 2003 ولغاية الآن. وبعض القوى تريد استمرار هذا الفساد والاستحواذ من خلال حكومة توافقية على مناصب تخدم المصالح السياسية والشخصية».

وتعليقاً على هذه القضية، يقول الخبير في الشأن السياسي العراقي، أحمد الحمداني، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «فكرة الدولة العميقة تتلخص بشكلها البدائي في العراق، إذ إن كل حزب أو كتلة سياسية تريد الحصول على منفذ لها في الدولة، تقوم بتوظيف أنصارها ليمرروا لها شؤونها ومصالحها، فضلاً عن أنه يكون لها مورد مالي مهم من خلال ذلك». ويعتبر الحمداني أن «ملف المناصب الخاصة قد يكون معركة مؤجلة ستحسمه طبيعة الحكومة المقبلة ومن الذي سيتولى تشكيلها».

واصل الجيش الروسي أمس السبت الضغط العسكري على شرق أوكرانيا، رغم التقديرات الغربية بشأن «قصور في التنسيق التكتيكي الروسي». يأتي ذلك بينما تواصل الدعم العسكري الغربي لكييف، فيما كانت موسكو تقول إن رفع العقوبات جزء من محادثات السلام

غزو أوكرانيا
روسيا تكثف الضغط في الشرق

جندي أوكراني على خط التماس في منطقة دونباس (دييغو هيريرا كارسيدو/الأناضول)

واصلت القوات الروسية أمس السبت، ضغوطها على المناطق الشرقية والجنوبية من أوكرانيا، حيث تحاول تعزيز سيطرتها بأي ثمن على الرغم من الانتكاسات الميدانية التي تتحدث عنها كييف وواشنطن ولندن. وتواصل الحرب الروسية على أوكرانيا المستمرة منذ 24 فبراير/شباط الماضي، إلقاء تداعياتها على ملفات واسعة متعلقة بالأمن العالمي، ولا سيما مع وصول العلاقات بين موسكو والغرب إلى مرحلة غير مسبوقة من التأزم في العقود الأخيرة. وقد قالت روسيا أمس إن حوار الاستقرار الاستراتيجي مع أميركا تجمد رسمياً، رابطة إمكانية استئناف الاتصالات باكتمال ما تسميه «عمليتها العسكرية الخاصة» في أوكرانيا. كما قالت موسكو إن العقوبات الغربية المفروضة عليها وشحنات السلاح لأوكرانيا تعرقل مفاوضات السلام.

وقال الجيش الأوكراني أمس، إن القوات الروسية دكت منطقة دونباس في شرق البلاد، لكنها أخفقت في الاستيلاء على ثلاث مناطق تستهدف السيطرة عليها. وقالت هيئة الأركان العامة في الجيش الأوكراني في تحديثها اليومي، إن الروس يحاولون السيطرة على مناطق ليمان في دونيتسك وسيفيرودونيتسك وبوباسنا في لوغانسك. وأضافت «لا يحققون النجاح، القتال مستمر». بدوره، قال سيرهي جايداي حاكم لوغانسك للتلفزيون الأوكراني إن الروس يقصفون المنطقة بكامله «لكن لا يمكنهم اختراق دفاعاتنا». وأضاف أن إجلاء المدنيين سيستمر رغم صعوبة الظروف وقالت هيئة الأركان العامة للقوات الأوكرانية أمس إنه تم صد 14 هجوماً شنتها القوات الروسية في منطقتي دونيتسك ولوغانسك خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية. فيما تحدثت سلطات دونيتسك الأوكرانية عن إصابة 7 أشخاص، من بينهم 3 أطفال في قصف روسي لحي سكني في دونيتسك. وتردّدت أنباء أيضاً عن هجمات في أماكن خارج دونباس. وقال ميكولا لوكاشوك رئيس مجلس دنيبرو الإقليمي، إن القوات الروسية قصفت ضواحي فيليكا كوستروميكا في منطقة كريفي ريه. كما تعرضت قرية على الحدود مع منطقة زابوريجيا للقصف، في حين قالت الإدارة العسكرية الإقليمية في مدينة أوديسا جنوب البلاد، مساء أمس، إن مطار المدينة تعرض لقصف صاروخي والمدرج أصبح خارج الخدمة.

وقالت موسكو أمس إن وحدات الدفاعية التابعة لها قصفت 389 هدفاً أوكرانيا خلال ليل الجمعة السبت. من جهة ثانية، قال الكسندر بوغوماز حاكم منطقة بريانسك الروسية الواقعة في شمال أوكرانيا إنّ «أنظمة الدفاع الجوي الروسية رصدت طائرة للقوات المسلحة الأوكرانية» صباح أمس. وأوضح على تلغرام: «اتّخاذ تنفيذ الإجراءات التي تهدف إلى منع الجسم من دخول الأراضي (الروسية)، سقطت قذيفتان على بلدة جيتشا في مقاطعة ستاروودوبسكي» في منطقة بريانسك أيضاً، من دون أن تسفر عن إصابات لكن مباني في محطة نفطية تضررت من موجة الصدمة. كذلك، قال حاكم منطقة كورسك بغرب روسيا، رومان ستاروفويت، إنّ عدة قذائف أطلقت من أوكرانيا أمس، وأصابت نقطة تفتيش بالقرب من الحدود، من دون أن يسفر ذلك عن وقوع إصابات.

وسمع دوي انفجارات عنيفة ليل الجمعة السبت في خاركيف، ثاني أكبر مدينة في البلاد تقصفها المدفعية الروسية منذ أسابيع. وتحدثت هيئة الطوارئ الأوكرانية أمس عن إصابة مدني وتضرر مبان إثر قصف روسي على أحياء سكنية ومنشآت في المدينة. واعترف زيلينسكي مساء الجمعة بأن الوضع «صعب» في هذه المنطقة الشمالية الشرقية حيث أعادت القوات الروسية تركيز هجومها. لكنه أضاف أن «جيشنا يحقق نجاحات تكتيكية».

من جهتها، رأت واشنطن أن الهجوم الروسي في دونباس متأخر. وقال مسؤول كبير في وزارة الدفاع الأميركية، بحسب ما نقلت عنه وكالة فرانس برس، إن القوات الروسية «بعيدة كل البعد عن تحقيق اتصال» بين القوات التي تدخل منطقة خاركيف في شمال دونباس بتلك الآتية من جنوب البلاد. ويسعى الجيش الروسي إلى وضع القوات الأوكرانية المنتشرة على خط المواجهة حول المناطق الانفصالية في دونيتسك ولوغانسك، بين طرفي كماشة. وأضاف المسؤول الأميركي «نعتقد أنهم يواصلون تهيئة الظروف لهجوم مستمر أوسع وأطول». بدورها، نقلت وكالة أسوشييتد برس عن مسؤول دفاعي أميركي بارز قوله، إن «هجوم موسكو يسير أبطأ بكثير مما هو مخطط». في حين قالت وزارة الدفاع البريطانية أمس إنّه «ما زال هناك قصور في التنسيق التكتيكي الروسي». وأضافت في نشرة يومية أن روسيا اضطرت لدمج وإعادة نشر وحدات مستنزفة ومتباينة من عمليات تقدم فاشلة في شمال شرق أوكرانيا.

في المقابل، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقابلة مع وكالة أنباء الصين الجديدة نشرت أمس السبت، أن «العملية العسكرية الخاصة التي بدأت في 24 فبراير تسير وفق الخطة بدقة». وأضاف: «ستتحقق كل أهداف العملية العسكرية الخاصة على الرغم من العرقلة من جانب خصومنا»، داعياً حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة إلى الكف عن مد كييف بالأسلحة إذا كانوا «مهتمين فعلاً بحل الأزمة الأوكرانية». وقال لافروف إن رفع العقوبات الغربية المفروضة على روسيا جزء من محادثات السلام التي قال إنها صعبة، لكنها مستمرة يومياً عبر رابط فيديو. ويصر زيلينسكي منذ بدء الغزو الروسي على أن هناك حاجة لتشديد العقوبات على روسيا وأن العقوبات لا يمكن أن تكون جزءاً من المفاوضات. وقال مساء الجمعة إن المحادثات تواجه خطر التوقف وذلك بسبب ما وصفه «بقواعد التلهي بقتل الناس» عند روسيا.

> مسؤول أميركي: هجوم موسكو يسير أبطأ مما هو مخطط
>
> لافروف: رفع العقوبات عن روسيا جزء من محادثات السلام

وتعززت المساعدات العسكرية للحكومة الأوكرانية بشكل واضح منذ بداية النزاع، وأمس، أعلن الإليزيه في بيان بعد اتصال بين الرئيس إيمانويل ماكرون وزيلينسكي، أن فرنسا سترسل مزيداً من المعدات العسكرية والمساعدات الإنسانية لأوكرانيا. وقال ماكرون وفق البيان إن «دعمنا العسكري والإنساني لأوكرانيا متواصل وسنرسل أكثر من 615 طناً من المساعدات الإنسانية». إلى ذلك، نقلت وكالة بلومبيرغ عن مصادر وصفتها بالمطلعة، أمس، قولها إن «الاتحاد الأوروبي سيقترح حظراً على نفط روسيا نهاية العام مع فرض قيود تدريجية على الواردات». وأضافت المصادر أن «القرار بشأن العقوبات الجديدة يمكن أن يتخذ مع حلول الأسبوع المقبل».

في غضون ذلك، يتواصل الكشف عن المزيد من أهوال الحرب. وقد عثر في حفرة قرب بلدة بوتشا أمس على جثث ثلاثة رجال تعرضوا للتعذيب وقتلوا بالرصاص، أيديهم موثقة وأعينهم معصوبة، كما قالت شرطة كييف. من جهة أخرى، كشف مكتب النائبة العامة الأوكرانية إيرينا فينيديكتوفا أن عشرة جنود روس اتهموا بارتكاب جرائم حرب مفترضة في بوتشا. وقالت النائبة العامة إنه تم تحديد «أكثر من ثمانية آلاف حالة» لجرائم حرب مفترضة في أوكرانيا. وقد أكد زيلينسكي أمس أن «التحقيق جار في الجرائم التي ارتكبها الجيش الروسي بحق شعبنا». وفي ماريوبول المدينة الساحلية الواقعة في جنوب أوكرانيا، لم يسجل أي تقدم لناحية إنهاء محنة المدنيين والمدافعين الأوكرانيين المتحصنين في مصنع «أزوفستال» الكبير للصلب. وقد قالت وزارة الدفاع الأوكرانية أمس إن «روسيا لا تسمح بوصول المساعدات إلى ماريوبول وتواصل قصف المدينة ومصنع أزوفستال». وأضافت أن «العدو يواصل عمليات التعبئة لقواته لشن هجمات جديدة». بدوره، قال عمدة ماريوبول فاديم بويشينكو، أمس، إن «الجيش الروسي قتل أكثر من 20 ألف مدني من ماريوبول خلال شهرين، ورحّل أكثر من 40 ألف شخص قسراً». مضيفاً أن «الجيش الروسي يدمر المدينة وسكانها، في أسوأ عمليات الإبادة الجماعية في التاريخ الحديث». في المقابل، اتهم رئيس منطقة دونيتسك الانفصالية دينيس بوشيلين، أمس، القوات الأوكرانية «بالتصرف كإرهابيين» واحتجاز مدنيين رهائن في «أزوفستال». ويتحصن مئات من الجنود والمدنيين الأوكرانيين في أنفاق تحت الأرض في مجمع أزوفستال للصناعات المعدنية. ونشر حرس الحدود الأوكراني أمس مقطعاً مصوراً على صفحته على موقع فيسبوك يظهر نحو 16 جندياً يبدو عليهم التعب والإرهاق، معظمهم يضع خوذات ويحمل بنادق، وينشدون النشيد الوطني في قبو صغير. وقال حرس الحدود إن هؤلاء المقاتلين من رجاله ويساعدون في الدفاع عن مصنع «أزوفستال»، آخر معقل تسيطر عليه القوات الأوكرانية في ماريوبول.

دبلوماسياً، وبينما دُعي الرئيس الروسي ونظيره الأوكراني إلى قمة مجموعة العشرين المقرر عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل في إندونيسيا، قالت الولايات المتحدة مساء الجمعة، إنها ترفض التعامل مع بوتين «وكان شيئاً لم يحدث»، بحسب ما قالت مساعدة المتحدث باسم وزارة الخارجية جالينا بورتر للصحافيين. ولاقت حزمة المساعدات التي اقترحها الرئيس الأميركي جو بايدن لأوكرانيا، وقيمتها 33 مليار دولار تشمل 20 ملياراً للأسلحة، تأييداً من الحزبين الديمقراطي والجمهوري. وقالت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، مساء الجمعة إنها تأمل في أن يوافق الكونغرس على الحزمة بأسرع ما يمكن.

في الأثناء، نقلت وكالة تاس للأنباء عن مدير إدارة منع الانتشار والحد من التسلح بوزارة الخارجية الروسية، فلاديمير يرماكوف، قوله أمس السبت، إن الحوار بين موسكو وواشنطن حول الاستقرار الاستراتيجي «جُمّد» رسمياً. وأضاف يرماكوف أن هذه الاتصالات يمكن استئنافها بمجرد اكتمال ما تسميه روسيا «عمليتها العسكرية الخاصة» في أوكرانيا. وأشار يرماكوف إلى أن روسيا «ترى أنه ينبغي إبقاء مخاطر نشوب حرب نووية عند الحد الأدنى وأنه يتعين منع أي صراع مسلح بين القوى النووية. من جهته، قال مكتب زيلينسكي أمس إن «الروس يحاولون باستمرار استخدام الابتزاز النووي ويجب أن يكون الرد قوياً».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول)

متابعة

التعرف إلى هويات ضحايا مجزرة التضامن

باريس ـ **عدنان أحمد**

بدأ أهالي بعض الضحايا الذين ظهروا في الفيديو المسرّب لمجزرة منطقة التضامن جنوبي دمشق، المؤرخة في عام 2013، بالتعرف إليهم ونعيهم بعدما تأكد أنه تم إعدامهم في مقبرة جماعية كانت قد أُعدت مسبقاً، حسب تحقيق موسع نشر في مجلة نيو لاينز الأميركية، وهو من إعداد الباحثين أنصار شحّود وأور أوميت أونغر وجرى الاعتماد على جهود الباحثين في تقرير نشرته صحيفة «ذا غارديان».

واتضح أن اثنين من الضحايا، هما فلسطينيان من مخيم اليرموك، وكتب حسين علي رشدان على «فيسبوك» راثياً صديقه وسيم عمر صيام الذي ظهر في فيديو المجزرة: «يا حسرتي على شبابه الذي ذوى. يا حسرتي على أبيه وأمه. مضت بضعة أعوام وهم ينتظرون أملين أن يدق الباب في نهر عيشة فيروته أمامهم». وفي حديث لـ«العربي الجديد»، أوضح رشدان أن الضحية من سكان حي الجاعونة، وقد اعتقل عند الفرن الآلي في الزاهرة، مشيراً إلى اعتقال آخرين في المكان نفسه، منهم ابنة عمه وابنتها.

بدوره، كتب وسيم حميد على «فيسبوك»، عن صديق له يدعى سعيد أحمد خطّاب، ظهر في فيديو المجزرة، موضحاً أنه فلسطيني أيضاً من مخيم اليرموك، يتحدر من قرية عين الزيتون في قضاء صفد بفلسطين المحتلة. وقال حميد إنه عرف سعيد أحمد خطّاب منذ 8 أعوام، وأن والد الأخير سمّاه باسمه (سعيد) وفاءً لدم جدّ أبيه سعيد أحمد خطّاب، أحد قادة ثورة فلسطين الكبرى عام 1936. وفي حديثه لـ«العربي الجديد»، أوضح حميد أن الضحية خطّاب درس الكهرباء العامة، وكان في عمر الـ27 عاماً حين اعتقل، وكان غير متزوج ومن سكان شارع فلسطين، أما المهنة الأخيرة التي مارسها فكانت الحلاقة. وأضاف متحدثاً عن الضحية، أنه كان شاباً مهذباً ومحترماً ومحبوباً.

وحول ظروف اعتقاله، أوضح حميد أن خطّاب اعتقل على حاجز شارع نسرين حين كان خارجاً من مخيم اليرموك من جهة التضامن، وجرى تصفيته في اليوم نفسه كما يبدو، أي في 16 إبريل/نيسان عام 2013، تاريخ المجزرة. ووفق ناشطين، فإن كثراً من ضحايا عصابة «شارع نسرين» المسؤولة عن جريمة التضامن وغيرها من الجرائم، هم من سكان حي التضامن والأحياء المجاورة مثل مخيم اليرموك والحجر الأسود والميدان ودف الشوك، حيث كان هؤلاء يعمدون إلى اعتقال أشخاص مدنيين بشكل عشوائي ممن يعتبرونهم حاضنة شعبية للمعارضة، ويقومون بإعدامهم فوراً، وذلك انتقاماً لمقتل أحد أفراد عصاباتهم خلال الاشتباكات التي كانت تدور آنذاك مع المعارضة المسلحة.

كليرون من الضحايا هم فلسطينيون من مخيم اليرموك (وئام بشارة/فرانس برس)

الحدث

أردوغان: التعاون مع مصر يوفر السلام
توافقات تركية سعودية

إسطنبول ـ **جابر عمر**

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عن توافق بلاده مع السعودية، خلال الزيارة التي قام بها إلى هذه الدولة يومي الخميس والجمعة الماضيين، على تطوير التجارة بين البلدين والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية، بينما جدد التأكيد على رغبة بلاده في التعاون مع مصر. وقال أردوغان، في تصريحات على متن طائرة العودة إلى تركيا نشرها الإعلام التركي أمس السبت «نقلت للسعودية أفكار تركيا فيما يخص خطوات التعاون في مجال الصناعات الدفاعية»، مضيفاً أن هذه الخطوات «يمكن أن تكون في تركيا أو السعودية أو حتى في بلد ثالث، حيث تمتلك تركيا التكنولوجيا والسعودية رأس المال». وتابع «يجب أن نخرج من منطق أن نكون سوقاً، وكان هناك توافق على هذا الأمر». وأفاد بأنه تم خلال زيارته للسعودية «مراجعة العلاقات الثنائية، وتبادل وجهات النظر بشأن قضايا إقليمية ودولية»، موضحاً أنه «جرى بحث الخطوات المشتركة التي يمكن الإقدام عليها لتطوير العلاقات التركية السعودية». وأضاف: «شددت على أن أمن السعودية من أمن تركيا، وعلى أهمية تطوير العلاقات التجارية وإزالة المشاكل الجمركية وتعزيز الاستثمار، واتفقنا على إعادة إحياء الفعاليات التي تجمع رجال الأعمال والمستثمرين بين البلدين».

وردداً على أسئلة حول العلاقات مع مصر وإسرائيل، قال أردوغان «يتم التواصل مع مصر حالياً على مستوى منخفض، وأجهزة الاستخبارات تواصل لقاءاتها، ورجال الأعمال يتواصلون، والنتائج الإيجابية تشير إلى إمكانية رفع هذا المستوى، وتأمل تركيا في تأمين التعاون مع مصر، فهذا يوفر السلام للمنطقة». وأضاف «إسرائيل بحاجة إلى تركيا، وتركيا بحاجة لها، بسبب الأوضاع في المنطقة والرغبة في السلام، ولهذا كانت خطوات التطبيع الصائبة مع إسرائيل، ونأمل أن تكون العلاقات أيضاً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي (نفتالي بينت) كما العلاقات مع الرئيس (الإسرائيلي) إسحاق هرتسوغ، على الرغم أن أحداث الأقصى في شهر رمضان أزعجتنا ونقلت ذلك للرئيس الإسرائيلي». من جهة أخرى، قال أردوغان إنه لم تصل العلاقات الثنائية مع الرئيس الأميركي جو بايدن إلى المستوى الذي كانت عليه مع الرئيسين السابقين دونالد ترامب وباراك أوباما، مشدداً على أنه أمر لم يكن بتمناه.

متابعة

التفاهم بين طهران والرياض قريب

أكد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، أمس السبت، أنّ «التفاهم» بين طهران والرياض «بات قريباً» فيما استؤنفت جولات الحوار بينهما في العاصمة العراقية الأسبوع الماضي بعد فترة انقطاع. وفي مقابلة مع جريدة الصباح الرسمية، نُشرت أمس، قال الكاظمي إن «الإخوة في المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية يتعاملون مع ملف الحوار بمسؤولية عالية، ومتطلبات الوضع الحالي للمنطقة، ونحن واثقون بأنّ التفاهم بات قريباً إن شاء الله». وتحدّث الكاظمي عن وجود «انفراجة حقيقية واسعة في العلاقات بين كل دول المنطقة». وشدّد على أن «العراق لديه مصلحة مباشرة في تحقيق تفاهمات بين دول المنطقة وتحقيق الاستقرار الإقليمي».

وبدت المباحثات بين الطرفين السعودي والإيراني في إبريل/ نيسان 2021 في بغداد، برعاية الحكومة العراقية، من أجل عودة العلاقات بين الرياض وطهران، والتوصل إلى تفاهمات ثنائية، وأخرى تخصّ القضايا الإقليمية، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بحرب اليمن. وكان وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، أعلن بعد نهاية الجولة الخامسة في بغداد التي عُقدت في 21 إبريل/نيسان الماضي، أنّ الطرفين توصّلا إلى مذكرة تفاهم تتضمّن مجموعة نقاط من أجل خريطة طريق تقود إلى ترميم تدريجي للشرخ الكبير بينهما.

(فرانس برس، العربي الجديد)

الكاظمي: انفراجة حقيقية في العلاقات بين دول المنطقة (إيوت بلوندت/فرانس برس)

رصد

تلويح بهجمات استباقية
كيم يهدد مجدداً بالسلاح النووي

أكد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، من جديد، أن بيونغ يانغ يمكن أن تستخدم «بشكل استباقي» أسلحة نووية لمواجهة قوات معادية، في تصريحات يرى فيها محللون أنها قد تكون موجهة بشكل خاص هذه المرة لكوريا الجنوبية، التي تستعد لتنصيب رئيس جديد يبدو أكثر تشدداً حيال بيونغ يانغ.

وقال كيم، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية أمس السبت، إنه «للمحافظة على التفوق المطلق» للقوات المسلحة الكورية الشمالية، يجب أن تكون كوريا الشمالية قادرة على «احتواء وتطويق كل المحاولات الخطيرة والتهديدات بشكل استباقي في حال الضرورة». وأكد أنه على بيونغ يانغ أن تواصل تطوير ترسانتها لتمتلك «قوة عسكرية ساحقة لا يمكن لأي قوة في العالم أن تستفزها»، مشدداً على أن ذلك هو «طوق النجاة الذي يضمن أمن بلدنا».

وخلال عرض عسكري كبير في 25 إبريل/ نيسان الماضي، قال كيم إنه قد يلجأ إلى الأسلحة النووية إذا تعرضت «لمصالح الأساسية» لكوريا الشمالية لأي تهديد. وكرر كيم، وفق ما ذكرت وكالة أنباء كوريا الشمالية أمس، هذه التصريحات خلال اجتماع مع كبار الضباط، الذين أثنى على عملهم خلال هذا العرض العسكري الذي نُظم بمناسبة الذكرى التسعين للجيش الثوري الشعبي الكوري. وبهذه المناسبة، عرضت أقوى صواريخ بالستية عابرة للقارات.

وعلى الرغم من العقوبات الدولية القاسية، تواصل كوريا الشمالية تحديث جيشها. ومنذ بداية العام، أجرت كذلك خمس تجارب إطلاق قذائف، بما في ذلك إطلاق صاروخ بالستي عابر للقارات بعيد المدى للمرة الأولى منذ 2017. ويرى محللون أن تصريحات كيم قد تكون موجهة إلى الرئيس الكوري الجنوبي الجديد المحافظ يون سوك يول، الذي سيتولى مهامه في 10 مايو/أيار الحالي، وكان قد وعد باتخاذ موقف أكثر صرامة في مواجهة استفزازات الشمال. ويعتبر محللون أن تحذيرات كيم تكشف أنه غير منفتح على الحوار مع حكومة سيول الجديدة. وفي السياق، قال أستاذ الدراسات الدولية في جامعة إيوا في سيول ليف إريك إيسلي، لوكالة «فرانس برس»، إن «تصريحات كيم تكشف أنه لا يريد التفاوض مع إدارة يون الجديدة أو استئناف محادثات نزع السلاح النووي مع الولايات المتحدة». وما زالت بيونغ يانغ تتجاهل عرض واشنطن استئناف المفاوضات. ويقول خبراء إن تهديد كيم باستخدام قواته النووية لحماية «المصالح الأساسية» لبلاده، ربما ينذر بعقيدة نووية تصعيدية يمكن أن تثير قلقاً أكبر لكوريا الجنوبية واليابان وأميركا.

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

تقرير

الاتحاد الديمقراطي يجنح للتفاهم مع النظام

تعطيل الحوار الكردي في سورية

تشي تصريحات للاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية، برغبة في التفاهم مع النظام، وذلك لقطع الطريق على الحوار الكردي

غازي عينتاب ـ **أمين العاصي**

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن حزب «الاتحاد الديمقراطي»، المسيطر على جلّ الشمال الشرقي من سورية، من خلال «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، بصدد البحث عن صيغة تفاهم مع النظام السوري، تبدو بعيدة المنال في المدى المنظور، وذلك لحسم مصير منطقة شرقي الفرات، بشكل يتيح له الحفاظ على امتيازاته في هذه المنطقة السورية الغنية بالثروات.

ودعا آلدار خليل، عضو هيئة الرئاسة المشتركة لـ«الاتحاد الديمقراطي»، في تصريحات صحافية نُشرت أمس السبت، إلى التوصل لاتفاق مع النظام. ويبدو أن خليل يتحسب من منح الغرب الضوء الأخضر لتركيا لتوسيع نفوذها في منطقة شرق الفرات على حساب «قسد»، التي يقودها «الاتحاد الديمقراطي» من خلال ذراعه العسكرية، وحدات حماية الشعب. وأشار خليل إلى أن «الدول الكبرى لها مصالح خاصة، وحين تضع تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الميزان مع الإدارة الذاتية، ترجح كفة تركيا»، مضيفاً أن «الدول الكبرى، بما في ذلك روسيا والولايات المتحدة، لن تغضب تركيا إذا تطوّرت الأمور في المنطقة». وتعتبر أنقرة حزب «الاتحاد الديمقراطي» خطراً على أمنها القومي، وتتحيّن الفرص للتعامل العسكري واسع النطاق مع هذا الخطر.

وكان خليل نفسه، المولود في محافظة الحسكة السورية في عام 1970، اعتبر مطلع العام الماضي، الاتفاق مع «المجلس الوطني الكردي» في سورية «خيانة لدماء الشهداء»، على حدّ تعبيره، كما اعتبر قوات البشمركة السورية المتمركزة في شمال العراق «مرتزقة للدولة التركية». وكان الرجل الثاني في حزب العمال الكردستاني، جميل بايك، دعا أواخر العام الماضي، إلى «مصالحة» بين «الإدارة الذاتية» الكردية وبين نظام الأسد.

وتبدو تصريحات خليل، بمثابة قطع طريق أمام مساع أميركية حثيثة لعودة الحوار بين «المجلس الوطني الكردي» في سورية، وأحزاب «الوحدة الوطنية الكردية» التي يقودها «الاتحاد الديمقراطي». وعقدت جولات حوار عدة كردية – كردية برعاية أميركية خلال عام 2020، لم تحقق نتائج بسبب رفض «الاتحاد الديمقراطي» إبداء مرونة إزاء بعض القضايا، أبرزها فكّ الارتباط بينه وبين «العمال الكردستاني»، وتعديل العقد الاجتماعي، وإلغاء التجنيد الإجباري، ودخول البشمركة السورية إلى الشمال الشرقي من سورية.

وذكرت مصادر مطلعة قريبة من «الاتحاد الديمقراطي» أنّ هناك تيارين في هذا الحزب: الأول يقوده الدار خليل وعدد من القادة المتحدرين من جبال قنديل (مقر حزب العمال في العراق)، يدفع باتجاه الاتفاق مع النظام باعتباره الحليف التاريخي لحزب العمال، مقابل امتيازات للحزب في منطقة شرقي نهر الفرات، وخصوصاً في البلدات ذات الأكثرية الكردية من السكان. ووفق المصادر، هناك تيار ثان داخل «الاتحاد الديمقراطي» يريد تشكيل مرجعية سياسية واحدة للأكراد السوريين مع المجلس الوطني الكردي، وتجسير الهوّة مع قيادة إقليم كردستان العراق والتي تحتفظ بعلاقات مميزة مع الجانب التركي. وأشارت المصادر إلى أن التيار الأول «يقف وراء عمليات حرق مقرات تابعة لأحزاب المجلس الوطني أخيراً، بهدف إفشال أي محاولة للعودة مجدداً إلى طاولة الحوار». وبيّنت أن «الشبيبة الثورية» التابعة لـ«الاتحاد الديمقراطي»، تلجأ إلى حرق مقرات أحزاب المجلس الوطني «كلّما شعرت بأن الأجواء باتت مهيأة لعودة الحوار الكردي». وأضافت أن «حزب الاتحاد الديمقراطي لا يريد المشاركة مع أي طرف في قرار منطقة شرقي نهر الفرات، لذا فإنه حتى لو استكمل الحوار مع المجلس، فلن يحقق نتائج ما دام الضغط الأميركي غير جدي عليه». وبيّنت المصادر أن التيار الداعي إلى حوار مع النظام «يبدو الأقوى، كونه يتحكم بوحدات حماية الشعب».

> يدفع تيار داخل الاتحاد الديمقراطي، للتفاهم مع النظام
>
> يتحسب الدار خليل من ضوء أخضر لتركيا لتوسيع نفوذها

وخاض «الاتحاد الديمقراطي» جولات حوار عدة مع النظام، لكن محاولات الاتفاق بينهما اصطدمت دائماً برفض النظام تقديم أي تنازلات جوهرية من قبيل الاعتراف بـ«الإدارة الذاتية» أو اعتبار «قسد» والأجهزة الأمنية المرتبطة بها جزءاً من المنظومة الأمنية والعسكرية للنظام. كما أن رفض واشنطن، الداعم الأبرز لـ«قسد»، أي تقارب مع النظام يجعل من محاولات تيار الدار خليل بلا قيمة، وفق المصادر.

وفي السياق، أشار المنسق العام لـ«حركة الإصلاح الكردي»، عضو «الهيئة الرئاسية للمجلس الوطني الكردي»، فيصل يوسف، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الاتحاد الديمقراطي لطالما صرّح عن استعداده الدائم للحوار مع النظام وعقد اجتماعات معه على مدار السنوات السابقة، لكنها لم تكن مثمرة». وبيّن أن «المجلس الوطني الكردي توصّل مع حزب الاتحاد الديمقراطي لمسودة مشروع تفاهم سياسي خلال المفاوضات معه في مايو/ أيار 2020، برؤية سياسية مشتركة حول الحل السياسي في البلاد وفق القرار 2254 والعمل المشترك في إطار المعارضة الوطنية كفريق واحد والتفاوض مع النظام بإشراف دولي». وذكّر بأن «المفاوضات متوقفة بين الطرفين منذ أواخر 2020»، مؤكداً أن «المجلس يلتزم بما أنجزه من مسودات في سياق الرؤية السياسية التي ذكرتها».

تعد «قسد» الذراع العسكرية لـ«الاتحاد الديمقراطي» (دليل سليمان/فرانس برس)

شرق غرب

ميلانشون يدعو اليسار الفرنسي لنبذ «الثقافة الانهزامية»

دعا زعيم حزب «فرنسا غير الخاضعة» جان لوك ميلانشون (الصورة)، في تصريح صحافي أمس السبت، الأحزاب اليسارية لنبذ «الثقافة الانهزامية»، منتقداً «غرقهم في مشاكلهم الداخلية». وانخرط حزب ميلانشون في محادثات مع أحزاب يسارية أخرى بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الانتخابات التشريعية في 12 يونيو/حزيران المقبل والـ19 منه، إذ يسعى لحصد غالبية لتولي رئاسة الحكومة.

(فرانس برس)

لندن تنوي إعادة حكمها المباشر للجزر العذراء

أوصى تقرير بريطاني بتعليق الحكم الذاتي في الجزر العذراء البريطانية والعودة إلى نظام الحكم المباشر الذي تتولاه لندن، بعد توقيف رئيس وزراء الأرخبيل أندرو فاهي، الخميس الماضي، في الولايات المتحدة بتهمة تهريب مخدرات وغسل أموال. ويوصي التقرير البريطاني، الذي صدر أول من أمس الجمعة، بأن يتولى الحاكم جون رانكين، الذي عينته الملكة إليزابيث الثانية بناء على نصيحة الحكومة في لندن، حكم هذه الأراضي مباشرة مدة عامين. ويتمتع الأرخبيل بحكم ذاتي، لكن الملكة تعين حاكماً له.

(فرانس برس)

ألمانيا: نظر بسحب امتيازات شرودر

تنوي الحكومة الألمانية سحب امتيازات المستشار الأسبق غيرهارد شرودر (1998-2005) المقرب من فلاديمير بوتين، على ما أفاد وزير المال كريستيان ليندنر، أمس السبت، صحفاً محلية. وقال ليندنر إنه «يتعيّن علينا استخلاص عواقب» بشأن رفض شرودر التخلي عن مسؤولياته في العديد من المجموعات الروسية الكبرى وإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا. وما زال شرودر، بصفته مستشاراً سابقاً، يتمتع بالعديد من الامتيازات التي تكلف دافعي الضرائب 400 ألف يورو سنوياً.

(فرانس برس)

بولسونارو يرد على دي كابريو

رد رئيس البرازيل جايير بولسونارو، أول من أمس الجمعة، على تصريحات للممثل الأميركي ليوناردو دي كابريو بشأن غابات الأمازون وأهميتها، وتلميحه إلى وجوب عدم التصويت للرئيس اليميني المتطرف الذي تنتقده بشدة مجموعات مدافعة عن البيئة، في انتخابات أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وكتب بولسونارو على تويتر «شعبنا سيقرر ما إذا كان يريد الحفاظ على سيادتنا على الأمازون أو أن يحكمها محتالون يخدمون مصالح أجنبية خاصة».

(فرانس برس)

كينيا تشيّع رئيسها السابق هواي كيباكي

شيّعت كينيا، أمس السبت، رئيسها السابق هواي كيباكي، الذي توفي قبل أسبوع عن تسعين عاماً، وذلك غداة مراسم وطنية، أول من أمس، الجمعة للرجل الذي اتسم عهده بانتعاش اقتصادي، لكنه شهد فضائح وأعمال عنف أيضاً. وكيباكي كان ثالث رئيس دولة في تاريخ كينيا، وحكم من ديسمبر/ كانون الأول 2002 إلى إبريل/ نيسان 2013.

(فرانس برس)

رفع الرئيس التونسي قيس سعيّد لاءاته الثلاث رفضاً للحوار، قبل أن يتلقى جرعة من الاتحاد التونسي للشغل، متجاهلاً مبادرة «جبهة الخلاص الوطني». وبينما تزداد عزلة سعيّد الدولية، وهو ما تبدّى أخيراً في الموقف الأميركي، تتصاعد المخاوف من أن تعمّق هذه العزلة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد

تعميق المأزق الداخلي والعزلة الخارجية

لاءات قيس سعيّد

يزداد الوضع الاقتصادي سوءاً في تونس (فتحي بلعيد/فرانس برس)

تونس ـ **وليد التليلي**

يقبع الرئيس التونسي قيس سعيّد، تحت ضغط قوي، داخلي وخارجي، يتزايد يومياً. وبدت المواقف الخارجية أكثر حدة، خصوصاً من طرف الولايات المتحدة، التي عبّرت بوضوح من خلال وزير خارجيتها أنتوني بلينكن، الخميس الماضي، عن أن دعم تونس سيكون مشروطاً بعودة المسار الديمقراطي، وهو ما يعني أن البلاد ستتوغل أكثر في أزمتها الاقتصادية إذا ما رفض صندوق النقد الدولي منحها قروضاً لتمويل الموازنة.

داخلياً، تتسع رقعة المعارضين، على الرغم من الخلافات في صفوفهم، ما دفع سعيّد، الخميس الماضي، إلى التعبير عن امتعاضه من التقاء فرقاء الأمس وحلفاء اليوم، ولكنه كالعادة فضّل الهروب إلى الأمام ورفع لاءاته الثلاث، لا صلح لا اعتراف لا حوار، إلا مع من اعتبرهم الوطنيين، الذين لا يعرفهم أحد إلى اليوم.

ورفع سعيّد لاءاته الثلاث، في الوقت الذي ينفرط العقد من حوله، حتى من المقربين والداعمين السابقين، بينما تتصاعد خلافات الشقوق بعد ما كشفته مديرة ديوانه السابقة، نادية عكاشة، في تسجيل صوتي منسوب إليها تمّ تسريبه ونشره. لكن الرئيس التونسي تلقّى بالتأكيد جرعة أوكسجين من الأمين العام لاتحاد الشغل، نور الدين الطبوبي، الذي انتقد، أول من أمس الجمعة، خصوم الرئيس المجتمعين أخيراً تحت راية «جبهة الخلاص الوطني» بقيادة أحمد نجيب الشابي.

ويعتبر المحلل السياسي قاسم الغربي، أن «أنصار 25 يوليو/تموز الماضي (تاريخ إطلاق سعيّد مسار إجراءاته «الاستثنائية»)، كانوا مطمئنين إلى أن الموقف الغربي والأميركي لم يكن حاداً وقاطعاً، ودليل ذلك عدم توصيفهم ما وقع بالانقلاب وكان نقدهم دبلوماسياً. لكن هذا الموقف تطور بشكل عام بعد قرارات 22 سبتمبر/أيلول الماضي (حين أصدر سعيّد دفعة ثانية من الإجراءات الاستثنائية عزّزت صلاحياته التشريعية والتنفيذية)، ثم إعلان حلّ البرلمان ومحاكمة النواب وتحويل الجلسة البرلمانية في 30 مارس/آذار الماضي (لإلغاء إجراءات سعيّد) إلى القضاء، ليتحول الموقف الأميركي والخارجي إلى الرفض الواضح، ثم بعد ذلك وصولاً إلى ضرب هيئة الانتخابات، وهو ما يعد خطأ كبيراً اقترفه سعيّد، بل الخطيئة الكبرى التي جعلت الموقف الأميركي يتصاعد».

ويلفت الغربي إلى أن «سلسلة من اللقاءات عقدت بين عدد من السفراء ورئيس البرلمان المنحل ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي قبل 30 مارس، ثم أجريت بعد ذلك مجموعة لقاءات أخيراً مع القائمة بأعمال السفارة الأميركية في تونس، ناتاشا فرانشسكي، والسفيرة البريطانية هيلين ونترتن، والإيطالي لورانزو فانارا، بما يفيد بأن هناك اعترافاً متواصلاً بالغنوشي، وكأن شيئاً لم يكن، وكأن سعيّد لم يحل البرلمان ولم يحل ملفه إلى القضاء».

وبرأي المحلل السياسي، فإن «الغرب لا يعارض 25 يوليو، ولكن كل الإجراءات التي تبعت ذلك مقلقة، كما لا يحبذ عودة حركة النهضة للتغول والسيطرة الكاملة على الحكم، على الرغم من أنها لا تحكم فعلياً»، مشيراً إلى أن المجتمع الدولي «يبحث عن قوة أخرى تعيد الديمقراطية وتؤسس لدولة ولنظام حكم قادر على أن ينفذ الإصلاحات». وبرأي الغربي، فإن السياسي المعارض ورئيس حزب «أمل»، أحمد نجيب الشابي، «قد يكون هذه الورقة أو المرشح لإحداث هذا التوازن السياسي، فالشابي معارض حقيقي للنهضة في العمق، وهو يريد أن يستفيد من اللحظة، وهو بالنسبة للقوى الغربية بديل للطرفين، من دون إزاحة لا سعيّد ولا النهضة، لذلك فقد يكون رجل إدارة المرحلة الانتقالية».

> قد يرفض صندوق النقد تمويل الموازنة، ما سيفاقم الأزمة

من جهته، يرى الأمين العام للحزب الجمهوري، عصام الشابي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «خطاب سعيّد دائماً متوتر، وهو يعمل على بثّ خطاب الانقسام والكراهية في صفوف التونسيين، عبر رفعه اللاءات الثلاث وإخراجها من سياقها التاريخي». ويلفت إلى أنه جرى إخراج هذه اللاءات من سياق مقاومة وطنية عربية ضد العدو الإسرائيلي، فيما يجلس وزير الدفاع في حكومة الرئيس، عماد مميش، إلى جانب وزير الأمن في الكيان الصهيوني، بني غانتس، في قاعدة جوية أميركية في ألمانيا، لتنسيق الجهود للرد على الهجوم الروسي على أوكرانيا، وتتوسل حكومته الصناديق والهيئات لتعطف على تونس، بينما يرفع هو شعارات أقرب إلى الشعارات الطلابية». ويقول الأمين العام للحزب الجمهوري، إنه «جرى إخراج اللاءات الثلاث من سياقها التاريخي، وكأن الرئيس يرى في أبناء وطنه أعداءه الحقيقيين، وهو الرئيس الوحيد في العالم الذي لا يقبل الحوار، ويؤكد منذ أكثر من عام أنه ليس رجل حوار». ويلفت الشابي إلى أن إدارة الدولة على هذا النحو «لا تترك أي مكان، لا للصلح ولا للاعتراف ولا للتفاوض، وهذا يقود إلى الحلول الإقصائية ويهدد الاستقرار ومؤسسات الدولة».

في مقابل ذلك، يشدّد الشابي على وجوب أن تتحمل المعارضة مسؤوليتها، وأن تقطع مع التردد، وتذهب إلى تجميع الكلمة، من أجل إنقاذ البلاد». ويلفت إلى «أننا في إطار تنسيقية الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في نقاش مع جبهة الخلاص ومع مكوناتها بشكل منفرد، ولكن في الحزب الجمهوري نعتبر أن ساعة توحيد الصفوف قد حانت». وفي ما خصّ «جبهة الخلاص الوطني»، يعتبر الشابي «أننا تجاوزنا مبدأ تكوينها نحو شروط نجاحها»، متحدثاً عن «وجوب تقديم مشروع للإنقاذ والاتفاق على الإصلاح بعيداً عن حسابات التموقع».

بدوره، يعتبر مستشار رئيس حركة «النهضة»، رياض الشعيبي، أن «الإجراءات التي يتخذها رئيس الجمهورية تباعاً تزيد في عزلته الداخلية والخارجية، لأنها لا تتناغم والمسار الديمقراطي الذي انطلق منذ عام 2011». ويلفت الشعيبي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الجبهة السياسية الداخلية الرافضة تتوسع، وكلما أعلن الرئيس عن إجراء جديد، زادت حدة المعارضة لهذه السياسات، وهو ما يؤثر على علاقاتنا الثنائية مع شركاء دوليين، وأيضاً على فرص التمويل الخارجي، باعتبار أن ما يحصل الآن لا يبعث على الثقة لدى صندوق النقد الدولي ولدى أغلب المؤسسات المالية الدولية». ويؤكد الشعيبي، في هذا الخصوص، أنه يبدو أن «هناك حصاراً دولياً على خطوط التمويل للاقتصاد التونسي. وبعد تصريح وزير الخارجية الأميركي، الخميس الماضي، فإن الموقف صار مؤكداً وشبه رسمي»، محذراً من أن ذلك «سيزيد في تعقيد الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، وهو ما يهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي الداخلي».

ويرى مستشار رئيس حركة «النهضة»، أن «رئيس الجمهورية سجن نفسه داخل تصور إقصائي وأحادي». وبرأيه، فإن هذا السلوك السياسي «يتنافى ومنطق الأشياء، لأن المفروض أن يكون رئيس الجمهورية رئيساً لكل التونسيين، وأن يتعاطى بمسؤولية مع كل ما يعبّر عنه الشعب، حتى لو في اختلاف معه».

وأخيراً، يحذّر مستشار رئيس «النهضة»، من أن تونس «تواجه اليوم تحديات شبيهة بالتحديات التي كانت تواجهها في عهد زين العابدين بن علي، وربما أخطر، وهذا ما فرض على كل العائلات السياسية التقارب والتنسيق في ما بينها للبحث عن السبيل الأيسر للخروج من الأزمة الحالية». ويرى أنه «في هذا الإطار، جاء تشكيل جبهة الخلاص التي تضم إسلاميين وعلمانيين وليبراليين ويساريين»، مضيفاً أن الجبهة «تشبه في روحها جبهة 18 أكتوبر/تشرين الأول 2005 (هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحرّيات)، وبالتالي هي تحاول أن تدفع إلى عودة المسار الديمقراطي والدستوري من خلال فرض توازن سياسي جديد في البلاد، باستطاعته منح فرصة لتونس لاستعادة ديمقراطيتها ولإطلاق عملية تنموية، وبالتالي فإن هدف الجبهة هو استئناف الديمقراطية».

هل يستشعر «اتحاد الشغل» الخطر من جبهة الخلاص؟

حذّر الأمين العام لاتحاد الشغل، نور الدين الطبوبي، من العاصفة التي تنتظر تونس، لكنه وجّه انتقاداً حاداً لـ«جبهة الخلاص» المعارضة، وهو ما رأى فيه متابعون موقفاً مستغرباً

تلقى الرئيس التونسي قيس سعيّد بعد رفعه يوم الخميس الماضي لاءاته الثلاث، لا صلح لا تفاوض لا حوار، جرعة دعم قوية من الاتحاد العام التونسي للشغل، والذي وجّه أمينه العام نور الدين الطبوبي، أول من أمس الجمعة، انتقاداً إلى «جبهة الخلاص الوطني»، التكتل المعارض الذي تشكل أخيراً، ويضم أحزاباً سياسية عدة، ويقوده السياسي المعارض أحمد نجيب الشابي. وقال الطبوبي إن «الشعب التونسي في ظلّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي يعيشه اليوم، لن يقبل لا بالشعارات الجوفاء، ولا بعودة المنظومة القديمة التي تحاول التسويق لنفسها بثوب جديد»، في إشارة إلى حركة «النهضة» والأحزاب المتحالفة. وأشار الطبوبي، في تصريح صحافي، إلى أن «جبهة الخلاص تلزم أصحابها»، وأن اتحاد الشغل «ضد من يظهرون في كل مرة في نسخة جديدة وبألوان جديدة»، بحسب تعبيره. وتعليقاً على موقف الاتحاد، يعتبر المحلل السياسي قاسم الغربي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «خط اتحاد الشغل وخياراته غير مستغربين، لكن المستغرب هو حدة الرفض العنيف لجبهة الخلاص الوطني، ثم اللقاء الذي جمع الطبوبي برئيسة الحزب الدستوري الحرّ عبير موسي (أول من أمس الجمعة)، وهو ما يدل على أن الاتحاد استشعر الخطر وإمكانية عودة منظومة حركة النهضة عبر جبهة الخلاص». ويلفت الغربي، إلى أن «الاتحاد قد يكون انزعج من إمكانية فقدان المبادرة السياسية، ولكنه للأمانة فقدها، منذ أن فتك بها سعيّد عملياً بعد 25 يوليو/تموز 2021 (تاريخ إطلاق الرئيس قيس سعيّد مسار إجراءاته «الاستثنائية»).

انتقد الطبوبي عودة المنظومة القديمة بـ«ثوب جديد» (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

من جهته، وتعليقاً أيضاً على موقف اتحاد الشغل، يقول مستشار رئيس حركة «النهضة»، رياض الشعيبي، إنه كان يأمل «في أن يبقى الاتحاد على ذات المسافة مع الخصوم السياسيين، وحتى إن اتخذ موقفاً، فينبغي أن يكون منتصراً للديمقراطية وللدستور، ولكن للأسف فإن موقف الاتحاد محكوم أيضاً بتوازناته الداخلية وبالعائلات الأيديولوجية والسياسية داخل هياكله». ويعرب الشعيبي في حديث لـ«العربي الجديد»، عن أسفه أيضاً، لأن «الحوار الذي يدعو إليه اتحاد الشغل لا يتوفر فيه أهم شرط للحوار، وهو استعداد رئيس الجمهورية للتعاطي مع الحوار الوطني، وبالتالي فإن دعوات الاتحاد شبيهة بالصيحة في واد لا تجد من يستمع إليها ولا من يتعاطى معها» على حدّ تعبيره. ويعتبر الشعيبي أن ذلك ينطبق على كل أشكال الحوار «سواء أكان حواراً وطنياً بالشكل التقليدي كما حصل في عام 2013، أو من خلال هيئة الحكماء التي اقترحها اتحاد الشغل، لأن الرئيس التونسي يصم آذانه عن الإصغاء لمثل هذه النداءات».

وليد...